وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي اليابس

سيدي بلعباس



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



مذكرة تخرّج لنيل شهادة ليسانس

في العلوم السياسية

موسومة بـ :

دور جامعة الدول العربية في الوطن العربي

من إعداد الطلبة:

مكي دواجي أحمد

عموش محمد الأمين

إشراف الدكتور:

- بن جلول.

السنة الجامعية 2012-2013

دعـــــــــــــاء

يا رب إذ أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتي... إذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي... و إذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ تواضعي و ألا تأخذ اعتزازي بكرامتي.

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت..و لا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل من التجارب التي تسبق النجاح. يا رب علمني أن التسامح من أكبر مراتب القوة....و أن حب الانتقام من أول مظاهر الضعف.

يا رب إذا جردتني من المال أترك لي الأمل.... و إذا جردتني من النجاح أترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل.... و إذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا رب إذا أسأت إلي الناس أعطني شجاعة الاعتذار.. و إذا أساء الناس إلي أعطني شجاعة العف و الغفران. أن أحب الناس كما أحب نفسي... و علمني أن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس.يا رب علمني أن أقول الحق في وجه الأقوياء.... و ساعدني على ألا أقول الباطل لأكسب تصفيق الضعفاء.

اللهم آمين

شــــــــكــــــــر و تـــــقديــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء الواجب و وفقنا على إنجاز هذا العمل نتجه جزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد و في تذليل ما واجهناه من صعوبات و نخص بالذكر الأستاذ المشرف بن جلول الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت لنا عونا في لإتمام هذه المذكرة .

الإهداء

أهدي سنوات عمري في عملي هذا إلى :

التي حملتني وهنا على وهن إلى التي فضلها على كعدد حبات الرمال، كعدد بزوغ الشمس و رحيل السحر سأمي في الحياة، مسكن أسراري و روح أفكاري،حبي ديني إلى الخلابة في حبها إلى التي تبكي للقائي و لفراقي أمي العزيزة و الحبيبة.

إلى الذي من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من علمني الصبر و البر، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق عملي إلى القلب الكبير و منبع الأمان و الاطمئنان إل القديس و صاحب المقام العالي و الدي.

إلى كل من يحمل ذرة أمل في هذا الوجود و يعيش من اجل مستقبل موعود.

مكي دواجي أحمد

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى كل من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي، إخواني و أخواتي جميعا، الأصدقاء مكي دواجي، وئام، حميد، الطيب، نصرو إلى جميع أسرة التحالف من أجل التجديد الطلابي الوطني *AREN*، إلى طلبة السنة الرابعة علوم سياسية تخصص علاقات دولية دفعة *2012-2013* و خاصة الفوج *04*.

إلى كل من عملي معي بكد بغية إتمام هذا العمل.

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

و في الأخير نرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه جميع الطلبة.

عموش محمد الأمين

خطة المذكرة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار التاريخي و المؤسساتي لجامعة الدول العربية

المبحث الأول: نشأة الجامعة العربية

المطلب الأول:الوحدة العربية في ظل المقترحات البريطانية

الفرع الأول: مشروع أنتوني إيدن

الفرع الثاني: مشروع ونستن تشرشل

المطلب الثاني:مرحلة المشاورات

الفرع الأول: الكتاب الأزرق (الهلال الخصيب)

الفرع الثاني: مشاورات الاتحاد العربي

المطلب الثالث: مرحلة قيام الجامعة العربية

الفرع الأول: محادثات اللجنة التحضيرية

الفرع الثاني: المؤتمر العربي و ميلاد جامعة الدول العربية

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي و المؤسساتي

المطلب الأول:مجلس جامعة الدول العربية و الأمانة العامة

الفرع الأول: مجلس جامعة الدول العربية

المقدمة:

مقدمة:

جامعة الدول العربية هي هيئة عربية تضم الدول الموقعة على ميثاقها و التي تتكلم اللغة العربية على امتداد الوطن العربي، هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي، جاءت بمثابة استجابة شكلية للشعور القومي العربي، و لمطلب الوحدة العربية من قبل بريطانيا و الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

تعتبر جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الإقليمية الدولية نشأة، حيث تزامن قيامها مع نهاية الحرب العالمية الثانية أين كانت معظم الدول العربية تحت وطأة الاستعمار الأجنبي، فكان تأسيسها على يد بعض الدول المستقلة آنذاك، كل هذا جعل من أسسها و فلسفتها و منطلقاتها هي انعكاس لظروف معينة سواء أكانت داخلية–الدول –المؤسسة–أم خارجية–أم بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية عربية لها نفس أهداف المنظمات الإقليمية الأخرى، حيث أنها جاءت من و لأجل توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها، و صيانة و استقلالها و التخلص من الهيمنة الاستعمارية، و العمل على منع نشوب النزاعات الداخلية و ترقية العلاقات–العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية، نظرا لما تمتلكه هذه الدول من مؤهلات و إمكانات التكامل الضرورية سواء منها الجغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية أو التاريخية الحضارية.

على الرغم من توفر الإمكانات و المؤهلات التي تعزز تفعيل العمل المشترك في إطاره القومي، و على الرغم من توفر الإمكانيات و المؤهلات التي تعزز تفعيل العمل المشترك في إطاره القومي، و على الرغم من طول التجربة و الخبرة التي عاشتها الجامعة العربية في توحيد الصف العربي و تحقيق الوحدة المنشودة من قبل الشعوب العربية، و هذا من خلال الواقع الذي تعيشه، و بقيت مشلولة في حسم القضايا الحساسة التي يعيشها المواطن العربي سيما منها القضية الفلسطينية، وز حتى رد العدوان على الدول الأعضاء-حالة العراق- مثلا.

إنه في ظل التفكك الإرادة العربية و إحباط دور الجامعة العربية أساسا،و جب إعادة النظر في إشكالية إعادة تفعيل العمل العربي المشترك من خلال ضرورة القيام بإصلاح جامعة الدول العربية حتى تستجيب لمتطلبات الواقع العربي و تقويتها من اجل مجابهة التحديات.

أملا منا في أن يكون هذا العمل ذو قيمة عظيمة عملية أكاديمية نتوصل من خلاله إلى نتائج موضوعية جديدة، و إضافة مرجع جديد يغطي النقص في معالجة هذه المواضيع، و هذا ما جعل البحث لا يقل أهمية عن باقي البحوث العلمية الأخرى خصوصا و أنه يعالج أهم جوانب الواقع العربي.

نظرا للأهمية البالغة للموضوع الذي سنعالجه، فقد اختلفت الأهداف التي حفزتنا على إنجاز هذه الدراسة، و نذكر منها:

هدف علمي:

تتركز هذه الدراسة على استخدام مختلف المناهج العلمية، و ذلك قصد فهم و استيعاب هذه الدراسة للخروج بنتائج موضوعية عن الواقع العربي الراهن و عن دور جامعة الدول العربية، التي تشهد أزمات و تحديات داخلية و خارجية و إضافة إلى الحساسيات الموجودة بين مختلف الأطراف في ظل الانقسامات و التباين، كل هذه الأسباب تحفزنا تشجعنا على الخوض لإنجاز هذا الموضوع.

هدف عملي: يتجلى أساسا في التوصل لعمل عملي أكاديمي نبرز من خلاله طبيعة الواقع العربي و أهمية إصلاح جامعة الدول العربية، قصد تشخيص الداء و تقديم الحلول المناسبة، و الوصول إلى نتائج مقبولة، كما نطمح من خلاله أيضا إفادة كل مهتم بالقضايا العربية و الجامعة العربية و المنظمات الإقليمية خصوصا، سيما صناع القرار و الفاعلين فيها، قصد الأخذ به لإدراك الواقع، و تجاوز ما هو موجود من اجل تفعيل بناء المشروع العربي.

إن جامعة الدول العربية لها مبادئ و أهداف تسعى إلى تحقيقها لإرضاء الأطراف و للاستمرار السليم في أداء المهام المنوطة بها من أجل الحفاظ على كينونتها، لكن جامعة الدول العربية في عقدها السادس ما زالت تشهد النكبات المتتالية، جعلت إشكالية وجودها و فعاليتها محل تساؤلات عديدة ـ فهذه الدراسة تهدف إلى الإجابة عن الإشكاليات التالية:

هل أن تفعيل العمل العربي المشترك و بناء منظمة إقليمية عربية يكون على أساس إصلاح جامعة الدول العربية على مستوى هياكلها،آلياتها، وظائفها، أهدافها و فلسفتها أو بإعادة تأسيسها على نمط الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوربي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

-هل الخلل يكمن في بنية الجامعة العربية أم في الفواعل المكونة لها؟

-لماذا يثير النقاش حول إصلاح الجامعة العربية هاجسا لبعض الأطراف؟

-ما هي أهم الإجراءات المتبعة لتفعيل دور الجامعة العربية؟

-ما هو دور الأطراف الخارجية في عرقلة مسار الجامعة العربية؟ و ما مدى تأثيرها على الدول العربية؟

-ما هو مستقبل جامعة الدول العربية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية الراهنة؟

و لإنجاز هذا البحث و للإجابة عن الإشكاليات المطروحة ارتأينا أن نصوغ الفرضيات التالية، و هي عبارة عن فرض رئيسي و فرضيات ثانوية:

الفرضية الرئيسية:يشهد الواقع العربي الراهن انحطاط على جميع الأصعدة و اختراقات داخلية و خارجية و بالتالي فإن جامعة الدول العربية بحاجة إلى تغييرات و إصلاحات تتماشى و متطلبات الواقع العربي الراهن.

للإحاطة أكثر بالموضوع حاولنا وضع فرضيات ثانية مكملة للفرض الرئيسي و هي كالتالي:

- إن إعادة تأسيس جامعة الدول العربية يقلص الفوارق و الهوة بين الأطراف و يعزز العمل العربي المشترك.
- إن نجاح جامعة الدول العربية يقلص الفوارق و الهوة بين الأطراف و يعزز العمل العربي المشترك.
- إن نجاح جامعة الدول العربية في أداء الوظائف المنوطة بها متوقف على درجة الإصلاحات على المستوى الوطني و الإقليمي.
- إن المحاولات الإصلاحية التي ستمس الجامعة العربية ستهدد مصالح بعض الأطراف فيها.

انطلاقا من هذا قمنا بمسح معرفي لمختلف المراجع و المواضيع الخاصة بجامعة الدول العربية لكن الملاحظ هو النقص في الكتابات الأكاديمية التي تعالج موضوع الإصلاح إلا بعض الإسهامات التي قدمها بعض الباحثين و مراكز البحث.

اعتمدنا في إعداد هذا البحث مجمعة من المناهج نذكر منها:

المنهج التاريخي:

يساعد هذا المنهج في دراسة الوثائق لوضعها في سياقها السوسيو- تاريخي للتوصل إلى فهم موضوعي للماضي و هذه القراءة الصحيحة للتاريخ ساعد على توضيح الرؤية للباحث.

إن كل هذه الخصائص تفيدنا بشكل كبير في دراسة موضوع الجامعة العربية من أجل الإحاطة بكل جوانب الماضي لفهم الحاضر لأنه يصعب علينا فهم الحاضر بدون الرجوع إلى الماضي.

المنهج المقارن:

نستعين في بحثنا هذا لأهميته البالغة حيث يفيدنا في مقارنة الجامعة العربية بين الماضي و الحاضر و حتى المستقبل، كما يفيدنا في مقارنة الجامعة بمنظمات إقليمية أخرى.

المنهج الوصفي:

يقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة و من خلال تحديد ظروفها و أبعادها و وصف العلاقات بينها لهدف الانتماء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة، يقوم على الحقائق المرتبطة بها.

المنهج التطوري:

يبدو أن هذا المنهج مهم جدا في بحثنا هذا من خلال تحديد موضوع الجامعة العربية و دراسة أنماط تغييرها و البيئة التي نشأت فيها الظروف المؤثرة فيها...إلخ.

تفصيل الدراسة:

يتناول موضوع دراستنا دور الجامعة العربية في المنطقة العربية و استنادا إلى الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية فقد تضمنت هذه الدراسة فصلين رئيسيين و كل فصل يضم مبحثين و ثلاث مطالب.

الفصل الأول بعنوان: الإطار التاريخي و المؤسساتي لجامعة الدول العربية نتناول فيه نشأة و تطور الجامعة العربية، سنتطرق من خلاله إلى مشاريع الوحدة العربية قبل قيام جامعة الدول العربية و خاصة في مرحلة ما بين الحربين العالميتين بالإضافة إلى إبراز ظروف و أسباب قيام جامعة الدول العربية و من جهة أخرى، سنبين الأهداف و المبادئ التي تقوم عليها إضافة إلى البنية الهيكلية المكونة لهذه المنظمة الإقليمية.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان أداء الجامعة العربية في الوطن العربي، سنحاول فيه إبراز الأداء الوظيفي لجامعة الدول العربية خلال المدة الزمنية التي عاشها، و هذا من خلال تحليل الدور الإيجابي الذي حققته الجامعة العربية و ذلك لمعرفة مدى إلمام جامعة الدول العربية بالأدوار المختلفة المنوطة بها.

و أيضا سنتطرق إلى الإنجازات و الإخفاقات المتعددة التي منيت بها الجامعة العربية في مختلف المجالات و هذا منذ نشأتها إلى يومنا هذا، و هذا من اجل كشف أسباب القصور التي تراود الجامعة العربية و معرفة مواطن الخلل و الخروج بنتائج موضوعية قصد التوصل إلى إصلاح حقيقي فعال على المستوى الجامعة العربية، بإعداد بعض المشاهد المستقبلية نستشرف من خلالها وضع الجامعة العربية مستقبلا في ظل التحولات الراهنة.

الفصل الأول

تقع الدول العربية في بيئة جغرافية شديدة التعقيد، تجمع دولها بين قارتي إفريقيا و آسيا، شهدت هذه المنطقة أزمات حادة و عنيفة متسلسلة على امتداد التاريخ نتيجة لموقعها الجيوسياسي الهام الذي يتوسط قارا العالم، و ازدادت أهمية المنطقة العربية إبان القرن العشرين بعد اكتشاف الثروات الطبيعية الهامة سيما منها الثروة البترولية و خلق الكيان الصهيوني في المنطقة.

كل هذه العوامل و النعم تحولت إلى نقم على البلاد العربية حيث شهد الوطن الحرب موجة من الحركات الاستعمارية الغربية فرضت عليه التجزئة و الانقسام إلى دويلات، و أدت إلى زيادة حدة تدهور الوضع الاجتماعي و السياسي و الثقافي للمجتمع العربي، انعكست هذه الظروف على الإنسان العربي مما جعلته يفكر بجدية في تغيير الوضع المفروض عليه.

انطلاقا من كل هذا ارتأينا أن نسلط الضوء في بحثنا هذا على مرحلة ما بين الحربين العالميتين و خاصة فترة نهاية الثلاثينات و بداية الأربعينات أين ظهرت بقوة حركات الوحدة العربية النشطة، و التي كللت جهودها مع نهاية الحرب العالمية الثانية

بأهم حدث على الساحة العربية، هذه الأخيرة التي جاءت نتيجة لظروف استثنائية بغية تحقيق آمال العرب المنشودة في الوحدة و تعزيز العلاقات العربية-العربية.

يهدف هذا الفصل أيضا إلى معرفة الهيكل التنظيمي لهذه المنظمة الإقليمية قصد التعرف على مدى فعالية هذه المنظمة و تأثيرها في الواقع العربي و تأثرها به.

و السؤال المطروح:

- ما هي أهم المراحل التي مر بها العمل العربي من أجل تحقيق الوحدة؟
- ما هي أسباب و ظروف قيام جامعة الدول العربية؟
- على غرار المنظمات الدولية الأخرى ما هي البنية التنظيمية التي تحويها جامعة الدول العربية؟

المبحث الأول: نشأة الجامعة العربية

جاءت نشأة الجامعة العربية في ظروف استثنائية حيث أنها جمعت بين كل من إرادة الدول العربية و الدول الأجنبية المحتلة على حد سواء خاصة بريطانيا، و كذا الجهود الكبيرة و الضغوط التي يمارسها الرأي العام العربي، قد سبق ظهور الجامعة العربية عدة مراحل أساسية مهدت لميلادها.

المطلب الأول: الوحدة العربية في ظل المقترحات البريطانية

غيرت بريطانيا من سياستها إزاء قضية الوحدة العربية و بدأت تعترف بحق العرب و أظهرت الدبلوماسية البريطانية ليونة في ذلك عكس الفترات السابقة أين كانت تحاربها، فقد ارتأى لبريطانيا فيما بعد أن "سياسة الوحدة" إحدى الوسائل الفعالة للسيطرة على الشعوب العربية و هذا ما تجسد فعلا في التصريحات الرسمية التي أدلى بها كل من إيدن و تشرشل.

الفرع1: تصريح أنتوني إيدن و تأثيره على مسيرة "الوحدة العربية": لقد جاء هذا التصريح بعد التحول في المواقف البريطانية التي أبدتها إزاء القضايا العربية في ظل الضغوط الشعبية العربية المفروضة و كذا ظروف الحرب العالمية الثانية آنذاك التي

شهدت آنذاك التي شهدت تراجع القوات البريطانية أمام قوات دول المحور و بالتالي لجأت إلى سياستها هذه لكسب ود العرب لإعانتها بتجنيدهم إلى جنبها.

في 29 ماي 1941 و في **المانسيون هاوس Mansion House** مقر عمدة لندن، ألقى وزير الخارجية البريطاني المستر أنتوني إيدن مذكرته بعنوان"**سياستنا العربية**" جاء فيها بالحرف الواحد: " لقد حضي العالم العربي خطوات واسعة منذ التسوية التي تم التوصل إليها في نهاية الحرب الأخيرة، و سعى عدد من المفكرين العرب إلى درجة أكبر من الوحدة بين الشعوب العربية كما هو قائم الآن، و هم في تطلعهم إلى الوحدة يأملون في الحصول على دعمنا، و يعسر ألا نستجيب لمثل هذا الطلب من أصدقائنا و يبدو لي أنه من الطبيعي و الصحيح العمل على تقوية الرابط الاقتصادية الثقافية بين البلاد العربية، فضلا عن الروابط السياسية و أن حكومة جلالته سوف تقدم من جانبها كل تعضيد لأي مشروع من هذا القبيل يلقى تأييد الرأي العام العربي"[1]

[1]– يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية 1919–1945، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،ص103.

يؤكد هذا الخطاب التغير في توجيه السياسة البريطانية تجاه القضايا العربية أما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، أكد في مذكرته أن مشكلة فلسطين كانت و ستظل تمثل عاملا له أهمية في السياسة البريطانية، غير أنه استبعد تقديم أية تنازلان بشأنها أو تنفيذ النصوص الدستورية الخاصة بالتمهيد إلى الحكم الذاتي الواردة في الكتاب الأبيض الصادر عام 1939 رغم أن العرب سوف لن يقتنعوا بذلك و لن يتم رضاهم بهذه السياسة[1].

أما عن ظروف تصريح إيدن، فاتسمت الأوضاع العربية بالكثير من التمزق و الضياع، فبعد سنوات من الكفاح شوهدت عدة انتفاضات شعبية، و كانت بريطانيا تسيطر بقواتها على مصر و العراق و شرق الأردن و فلسطين، كما كانت فرنسا حتى بعد سقوطها في جوان 1940 تسيطر بقواتها الموالية لحكومة فيشي على سوريا و لبنان، فوصلت المنطقة إلى ميدان حرب ضروس لا مصلحة لشعوبها فيها، و وصل اهتمام بريطانيا بتامين جهودها إلى حد أنها قررت حكومتها في منتصف 1940 لأن يكون الدفاع عن قواعدها في المنطقة العربية أسبق من الدفاع عن الجزر البريطانية و استدعى ذلك تغير حكومة علي ماهر باشا بمصر في يونيو 1940 المشكوك في

[1]– أحمد جمعة، الدبلوماسية البريطانية و قيام الجامعة العربية ،المستقبل العربي العدد 05، 1979، ص 94.

ولائها، و القضاء على حركة رشيد الكيلاني في العراق في ماي 1941، و شهدت المنطقة أكبر تمركز للقوات الأجنبية في تاريخها[1].

و يبدو كذلك أن تصريح أنطوني إيدن **حل الوحدة العربية** لم يكن يعكس تحولا إيجابيا جديدا في السياسة البريطانية، بل كان يستند إلى تصور سلبي لفكرة "الوحدة العربية"،و اعتقاد قوي بعدم إمكانية تنفيذ أي مشروع للوحدة أو الاتحاد ، و كان طبيعيا **أن يغفل** أي إشارة إلى المشكلة الفلسطينية التي وصفتها في مذكرته بأنها ستظل تمثل عاملا له في سياسة بريطانيا تجاه المنطقة.

إن اتجاه السياسة البريطانية في ظل توجهات وزارة الحرب كان متعاطفا مع مطامع اليهود في فلسطين و لم نطرح فكرة اتحاد عربي، و إلا كسبيل لتسوية المشكلة اليهودية بما يضمن قيام كيان صهيوني في فلسطين، و لم يكن يعني **ونستون تشرشل** و حكومته في كثير أو قليل اتخاذ أي خطوة للاستجابة لآمال العرب في الوحدة، ذلك أنه كان من المساعي الرئيسية للسياسة البريطانية أن قيام أي وحدة عربية سيؤدي بالضرورة إلى إعطاء دفعة قوية لتيار القومية العربية المعارض لكافة أشكال التسلط الأجنبي، و من ثم كان تصور واضعي هذه السياسة للوحدة يدور في إطار قيام كيان

[1]- نفس المرجع، ص 95.

صهيوني في قلب المنظمة العربية كوسيلة للسيطرة عليها من جهة، و لتامين المصالح البريطانية من جهة اخرى، كما سعت جاهدة لقيام كيان مسيحي في سوريا الكبرى أو لبنان أو قيام كيان صهيوني في فلسطين قصد خلق دولتين حاجزتين Buffer States[1]، لفصل سوريا و العراق عن مصر و السودان عن غيرهم من الشعوب الإسلامية و الإفريقية.

شهد الواقع العربي تناقضات كبيرة في وجهات النظر بين القادة السياسيين العرب.

الاتجاه الأول: أعلن تأييده للدولة الحليفة (بريطانيا و فرنسا) بغية تحقيق هدف العرب الأسمى في الوحدة بعد انتهاء الحرب.

الاتجاه الثاني: رأى عكس ذلك بحيث شدد على الحلفاء لإهمالهم حقوق و العرب و رأى هذا الفريق أن الوضع الدولي جد ملائم و يجب استغلاله و الاستفادة منه و ذلك بالتزام الحياد إزاء الكتلتين المتحاربتين حتى تضع الحرب أوزارها و بذلك يعرف العرب أي من الكتلتين ستساعده على نيل الاستقلال و تحقيق الوحدة. اندفع الفريق

[1]– نفس المرجع السابق، ص108.

الأول مع الحلفاء دون تردد و كان يأمل كثيرا في الحصول على مكاسب شخصية و قومية.

شهدت فترة الحرب العالمية الثانية بروز عدة مبادرات عربية منادية بالوحدة منها ما كانت رسمية و منها ما كانت شعبية.أهمها المذكرة التي وجهها عبد الله بن الحسين في 01 جويلية 1940 إلى المندوب السامي البريطاني في القدس يطلب منه إصدار تصريح من الجانب البريطاني يؤكد الوحدة السورية الكبرى، غير أن المندوب السامي البريطاني رفض ذلك و طلب من الملك عبد الله التزام الصبر حتى انقضاء فترة الحرب، فقام الملك بتقديم مذكرة أخرى مماثلة على وزير المستعمرات البريطاني في 09 جويلية 1940[1].

في العراق حث نوري السعيد بريطانيا على إصدار تصريح يظهر تعاطفا مع العرب و تطلعهم نحو الوحدة، و اقترح مشروعا للاتحاد يشمل العراق و فلسطين و شرق الأردن و يستبعد سوريا و لبنان،و قد أجرى الكولونيل نيوكومب ستيوارت Col. New Camb Stewert مع عدد من القادة العراقيين و الفلسطينيين، و

[1]– علي محافظة، النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية ،في مجموعة باحثين جامعة الدول العربية الواقع و الطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983 ،ص38.

اقترح على الحكومة البريطانية في بغداد باسيل نيوتن **Basil Newton**، أما القادة السياسيين العرب الآخرين، رأوا ضرورة فتح باب الحوار مع دول المحور و الحصول على تصريح منها يؤكد آمال العرب في التحرير و الوحدة، و أسفرت هذه الاتصالات عن صدور **تصريح أكتوبر 1940** الذي يتضمن اعتراف ألمانيا و إيطاليا باستقلال البلاد العربية، و اهتمامهم بها و عطفهم على ما يقوم به العرب من جهود في سبيل تحقيق استقلالهم.[1]

فرضت ظروف الحرب العالمية الثانية على الإدارة البريطانية ضغوطا كثيرة مما جعلها وجه الأجهزة السياسية لخدمة العمليات الحربية، فقامت بترتيبات جديدة، عينت وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في القاهرة من اجل توجيه العمليات العسكرية في المنطقة العربية و النظر في العلاقات مع فرنسا، و إمبراطورية الحبشة و الإشراف على الدعاية و الحرب الاقتصادية و تزويد العسكريين بقيادة سياسية واعية، و التنسيق بين ممثلي بريطانيا في المنطقة.

[1]– علي محافظة ، العلاقات الألمانية الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتيستانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية،بيروت: المؤسسات العربية للدراسات و النشر،د.ت ن،ص 210.

أكد التطور الحاصل في أهمية معالجة القضايا العربية، و دور مصر المحوري بعدما أصبحت مصر مركزا للأجهزة السياسية و العسكرية الجديدة و ملتقى للمؤتمرات ذات الصفة الفنية طوال فترة الحرب[1].

شهد العراق تطورات هامة و ذلك بحدوث انقلاب 1941 الذي قادته العناصر القومية المدنية و العسكرية ترى حياد العراق في النزاع الدولي القائم و إبعاد شبح الحرب عنه، محاولة الاستفادة من الوضع الدولي لتخليص العراق و الأقطار العربية من هيمنة الحلفاء.

الفرع 2: مقترح وينستون تشرشل "مشروع الإتحاد العربي":

كانت ثاني محاولات الوحدة العربية المقترحة من طرف بريطانيا على يد رئيس الوزراء البريطاني و نستون تشرشل في رسالة بعث بها إلى وزير خارجيته أنتوني إيدن في 19 ماي 1941 و يتضمن اقتراحه" توسيع المملة العربية السعودية حيث تضم العراق و شرق الأردن"، و ذلك مكافأة لعبد العزيز آل سعود الذي أعطى ولاءا كبيرا لبريطانيا و ذلك باعتباره خادم الحرمين الشريفين و كذا لسهولة التفاوض معه على

[1]– علي محافظة، النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 38.

تسوية مرضية و نهائية للقضية الفلسطينية، لكن خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية أثبتوا له تعذر تطبيق اقتراحه.

و ردا على هذا المشروع، أصدر عبد الله العلايلي بلبنان عام 1941 كتابه "**دستور العرب القومي**" صاغ فيه أشكال الاتحاد العربي الذي يشمل الشؤون السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القضائية، و من جهة أخرى حث الوزير المفوض السعدي حافظ وهبة في لندن أنطوني إيدن على أن تقوم الحكمة البريطانية بمبادرة لدفع مشرع الاتحاد العربي و إلا سيكون من الصعب إحراز تقدم[1].

في نفس الوقت عمل نستون تشرشل على إعطاء حق أكبر لليهود، و استمرت العناصر اليهودية في محاولاتها الجاهدة لإقامة دولة مستقلة اليهود في فلسطين و لو حتى في إطار اتحاد عربي و استمر تشرشل في تبنيه لهذه الفكرة رغم ما توصل إليه المختصون من صعوبة تنفيذها، و انتهز فرصة إثارة حاكم الهند فيروز خان للموضوع عند مقابلته له في سبتمبر 1941 و أشار له بحث القضية مع حاييم ايزمن-رئيس الحركة الصهيونية-، فتم اجتماع إيزمن مع فيروز خان و توصلا إلى مشروع إتحاد العرب ينص على مايلي:

[1]- علي محافظة،مرجع سابق، ص39.

-زعامة الملك ابن سعود للاتحاد العربي الذي يضم العراق و شرق الأردن و اليمن و شيخات شبه الجزيرة العربية و سوريا و لبنان.

-يتم فرض هذا الاتحاد و لو بالإطاحة بالحكام الهاشميين في العراق و شرق الأردن إذا رفضوا زعامة الملك عبد العزيز.

-يتعهد الملك في مقابل ذلك، بتوقيع اتفاقية تكفل قيام دولة مستقلة لليهود في فلسطين[1].

قوبل مشروع **فيروز خان** بالرفض من طرف وزارات الخارجية و المستعمرات البريطانية بفرضية أنه غير قابل للتنفيذ نظرا للصعوبات التي تعترضه، و رأوا ضرورة دراسة موضوع الاتحاد العربي دراسة شاملة، و رأت القيادات البريطانية أن إنشاء إتحاد عربي لن يحل مشاكل بريطانيا في المنطقة العربية بل سيزيدها تعقيدا بتوحيد معارضة الشعوب العربية ضد السياة البريطانية، و من ثمة وجب البدء بتسوية المشكلة الفلسطينية و حقيق ما أعلنته بريطانيا و فرنسا من استقلال سوريا و لبنان، و ذكر سفير بريطانيا بالقاهرة أن الحركة القومية العربية تستهدف أساسا التخلص من الوجود الأجنبي و من ثمة

[1]-أحمد جمعة، مرجع سابق، ص97.

فإن قيام أي إتحاد عربي سيعرض للخطر المصالح الإستراتيجية البريطانية في المنطقة.

أما على الصعيد العربي فتكون بالقاهرة" جمعية الاتحاد العربي " في 25 مارس1942[1] و هي جمعية تهدف كما جاء دستورها تنمية العلاقات و تقوية الروابط بين الأقطار العربية و السهر على مصالحها و الدفاع عن حقوقها و تشمل مصر،السودان، العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية،اليمن و سائر جزيرة العرب و ليبيا، تونس و الجزائر، كما تكونت لهذه الجمعية فروع في مختلف الأقطار نلتزم بنفس الأهداف، شهدت القاهرة كذلك ظهور "**جمعية الأنصار**" و ظهرت بالإسكندرية "**جمعية الوطن العربي**" و أصدرت صحيفتين تحملان إلى الإنسان العربي القيم و الأهداف العربية و القومية الرامية و للتقارب و التوحيد.[2]

و في نفس السنة 1942، قامت اللجنة الوزارية بإعداد تقرير مطول بعنوان "**الاتحاد العربي**" قدمته لمجلس الوزراء في يناير 1942، و قد تعرض التقرير إلى سرد

[1]– محمد عماره، الأمة العربية و قضية الوحدة ، بيروت دار الوحدة العربية، 1981، ص19.

[2]– نفس المرجع، ص20

وجهة النظر المؤيدة لاتخاذ بريطانيا المبادرة في إنشاء إتحاد عربي باعتبار أن ذلك يكفل أفضل تسوية ممكنة للمشكلة الفلسطينية و بالنظر إلى أن الظروف مهيأة لقيام بريطانيا بدور فعال لقوة نفوذها السياسي و وجودها العسكري في المنطقة، و كما كلفه استقلال لبنان و سوريا في إمكانية انضمامها لأي اتحاد مقترح، غير أن التقرير رجح الجانب السلبي المعارض لقيام أي اتحاد عربي مشيرا إلى أن ذلك لم يكن هدفا ثابتا أو حقيقيا للدول أو الشعوب العربية، و لا ينفي اعتباره من بين الأهداف الأساسية للحركة القومية العربية، فضلا عن أن أي مشروع لإنشاء مثل هذا الاتحاد سيثير الكثير من الشكوك حوله و أشار التقرير إلى الخلافات القائمة بين الحكام العرب و خاصة بين الملك عبد العزيز ز الهاشميين و غلى معارضة فرنسا لقيام الوحدة العربية.

أشار التقرير إلى أن **مصالح بريطانيا** الإستراتيجية في المنطقة تتمثل في **البترول و تامين طرق مواصلاتها إلى الهند**، و أكد أن تأمين هذه المصالح يستلزم استمرار بقاء قواعدها العسكرية البحرية و البرية و الجوية في المنطقة. و ذكر التقرير أنه في ظل نمو حركة القومية العربية بقيام اتحاد عربي، فإن الخطر الحقيقي يكمن في أن تتخذ هذه الحركة طابع العداء التام لبريطانيا و فرنسا و اليهود و من ثمة فإنه من الأهمية بمكان عدم اتخاذ أي موقف سلبي تماما تجاه هذه الحركة و محاولة إظهار

التعاطف معها، مع العمل على توجيهها بقدر الإمكان بما يحقق مصالح العرب و لا يمس المصالح البريطانية[1].

رأى التقرير البريطاني أنه يتعذر إيجاد أي تسوية للمشكلة الفلسطينية في إطار اتحاد عربي، انتهى التقرير إلى توصيات رئيسية و تتمثل في ما يلي:

- لا يجب اتخاذ مبادرة من جانب بريطانيا لإنشاء إتحاد عربي.
- لا يجب فرض أي نوع من الاتحاد على العرب.
- أنه ينبغي إظهار التعاطف مع آمال العرب في الوحدة حتى يمكن ضمان اتحاد حركة القومية العربية مسارا غير متطرف.
- مع استبعاد الأشكال السياسية للاتحاد، باعتبارها غير ملائمة عمليا، فإنه ينبغي تشجيع أشكال التعاون الثقافي و الاقتصادي بين دول المنطقة [2].

اشتمل التقرير البريطاني على ملحق تضمن بعض المشروعات الاتحادية استثنت مصر و تشمل:

---

[1] – –أحمد جمعة، مرجع سابق، ص 98.

[2] – علي محافظة،مرجع سابق، ص 42.

-جميع دول المشرق العربي.

-يقصر هذا المشروع على دول المشرق العربي ما عدا السعودية.

-يشمل سوريا و لبنان و فلسطين و شرق الأردن في صورة سوريا الكبرى.

-يقم على توسيع نطاق التعاون السياسي بين دول المشرق في إطار معاهدة للأخوة العربية [1].

يعتبر هذا التقرير أدق و أشمل دراسة أجريت للسياسة البريطانية تجاه المنطقة العربية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، و من ثمة فقد ألقى مجلس الوزراء بالموافقة على ما تضمنه حول تشجيع تعاون أوثق بين الدول العربية في المجالات الثقافية و الاقتصادية، و تكمن أهمية التقرير في أنه حصل آراء الدوائر المعنية في المنطقة، و يعكس في نفس الوقت اتجاه السياسية البريطانية في المنطقة، لكن التقرير أغفل من جهة أخرى أي إشارة إلى تطلعات العرب القومية نحو الوحدة، لأن النضال العربي من أجل الاستقلال كان يهدف إلى الوحدة بين الشعوب منذ الشعوب العربية منذ بداية الحرب العالمية الأولى مع الإشارة إلى أن الوعي الجماهيري الشعبي للوحدة قد تبلور منذ بداية الأربعينات خصوصا مع تطور وسائل الإعلام و الاتصال.

[1]- يونان رزقموقف بريطانيا من الوحدة العربية 1919-1945،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص ص 140-142.

أخيرا يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بالسيطرة القوية لبريطانيا على المنطقة العربية و حاولت بريطانيا **بسط نفوذه المجالي و تأمبن مصالحها** على المدى البعيد و بالتالي اتخذت كل الإجراءات التي تحفظ لها ذلك، و هذا من خلال العمل على قيام الدولة الصهيونية في فلسطين و على صعيد آخر العمل على عدم تحقيق "الوحدة العربية" بشتى الطرق و الأساليب.

المطلب الثاني: مرحلة المشاورات:

توجت الجهود العربية باقتناع أكبر لتحقيق الوحدة خصوصا بعد أن مالت الكفة لصالح بريطانيا في الحرب العالمية الثانية و بداية تفوقها على دول المحور و هذا ما جعل القادة العرب يغتنمون الفرصة لتحقيق الوحدة.

الفرع1: الكتاب الأزرق أو مشروع الهلال الخصيب:

قبل قيام جامعة الدول العربية كان السعي حثيثا من أجل إقامة تجمعات إقليمية عربية، لكن هذا السعي بقي مجرد محاولة و حلم كامن في نفوس الطامحين إلى

مشروع عربي محدود، ففكرة التجمعات الإقليمية لها جذورها التاريخية منذ أواسط القرن العشرين و أبرز هذه الأفكار، **مشروع الهلال الخصيب** [1].

بعد انتصار الحلفاء في معركة العلمين بدأت الدبلوماسية العراقية في زيادة وتيرة النشاط، فرأت الفرصة جد ملائمة لتحقيق مطلبها في الوحدة فدعت الكولونيل ستيوارت نيوكمب الذي تباحث مع نوري السعيد بشأن الوحدة، لكن الأخير رد بالرفض على نتيجة العوائق القطرية و العرقية و الطائفية و شكل نظام حكم وأصدر في أكتوبر 1943 مشروعا عن وحدة الهلال الخصيب الذي اشتهر باسم " **الكتاب الأزرق**" ، و يتلخص هذا المشروع في:

- إنشاء جامعة عربية تضم العراق و سوريا و أية دولة عربية تؤيد ذلك- إنشاء مجلس دائم للجامعة يتولى شؤون الدفاع و الخارجية و العملة و المواصلات و الجمارك و حماية حقوق الأقليات.
- إقامة إدارة ذاتية لليهود في المناطق التي يشكلون فيها أكثر سكانية في فلسطين.
- منح لبنان وضعا مماثلا للوضع الذي كان عليه أواخر العهد العثماني.

[1]- عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آلياته و أهدافه المعلنة و علاقته بالمنظمات الدولية و الإقليمية، القاهرة:مكتبة مدبولي،1995، ص144.

ضمانا لنجاح هذا المشروع، خص نوري السعيد في ديسمبر 1943، جولة عربية تتبعها البعثات الأمريكية بدقة، خص بزيارته لبنان قابل خلالها رئيسها أيوب ثابت و زعماء الأحزاب السورية و اللبنانية، و في 15 جوان 1943، وصل إلى دمشق حيث التقى رئيس الجمهورية عطاء الأيوبي، حط بعد ذلك بالقدس ثم إلى عمان أين التقى الأمير عبد الله، و التقى بشخصيات غربية كثيرة خلال زياراته المتعددة[1]

بدأت المباحثات العربية الجادة في مصر فكانت الأولى من الجانب العراقي نوري السعيد و الجانب المصري ممثلا في مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء و احمد نجيب الهلالي وزير الأشغال العامة و محمد صلاح الدين سكرتير عام و عبد المنعم مصطفى مسؤول عصبة الأمم و المعاهدات في وزارة الخارجية، عقدت خلالها ستة اجتماعات من جوان إلى أوت 1943، و انتهت بإصدار بيان أشار إلى أنه قد تمت المباحثات بين الطرفين حول مسألة الاتحاد العربي و التعاون بين البلدان العربية، و أنها تمت في جو ودي، و أن النحاس باشا سوف يقوم بمتابعة الوضع استطلاع وجهات نظر البلدان العربية الأخرى حول الموضوع و حول الدعوة إلى مؤتمر عربي

---

[1]– أحمد الشقيري، الجامعة العربية : كيف تكون جامعة و كيف تصبح عربية، تونس: دار ابو سلامة للطباعة النشر، 1979، ص38.

عام، و من هنا يتضح بنا جليا إدراك نوري السعيد لأهمية طرح مشروع الاتحاد العربي في سياق أوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية و الأفكار الغربية حول الموضوع سيما منها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بخصوص هذا الأمر و لذلك بدأ بعرض ما اسماه ثلاثة مبادئ تكون أساسا للمناقشة و هي:

أولا: إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل أن يكون لأي دولة حقوق أو امتياز أو وضع خاص خارج حدودها، و أن ذلك سوف يكون محل بحث في مؤتمر دولي بعد انتهاء الحرب.

ثانيا: أن الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا نعتقد أن على الدول الصغيرة التجمع فيما بينها و التعاون معا في الأمور الاقتصادية أولا ثم السياسية بهدف دعم قدرتها على مواجهة العدوان الخارجي و ضمان السلام.

ثالثا: أنه من المتوقع بعد الحرب قيام تنظيم اقتصادي عالمي من أجل الرفاهية العامة، و المشاركة في المورد الخام و الغناء لكل دول العالم.[1]

[1]– علي الدين هلال ، أمريكا و الوحدة العربية 1945–1986، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1989، ص65.

اتفق كل من نوري السعيد و النحاس على ضرورة أن يكون الاتحاد مفتوحا على كل البلدان العربية المستقلة، و انه من الضروري احترام أوضاع الأقليات، و اقتراح نوري السعيد أن تكون "مصر ضامنا" لتلك الحقوق، أما بالنسبة لفلسطين فقد اقترح نوري السعيد أن يحصل اليهود على الإدارة الذاتية في المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية، أما المناطق الأخرى فتصبح جزءا من سوريا الكبرى.

إضافة إلى بريطانيا، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتابع الأوضاع في المنطقة فقد كان هناك نشاطات عديدة من طرف السفارات و المفوضيات الأمريكية خلال عام 1943 صرحت هذه الهيئات أن دورها يتمثل في المتابعة الدقيقة لتطورات الموضوع سواء من الناحية الرسمية أو من الناحية الشعبية، و وفقا لأحد التقارير الصادرة عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية في القاهرة، أرسلت البعثة في فترة ما بين 03 و 04 جانفي 1943 و جانفي 1944 حوالي 46 مذكرة و برقية حول موضوع الاتحاد العربي و المفاوضات المتصلة به[1].

أصدر فرع الأبحاث و التحليل التابع لمكتب الخدمات الإستراتيجية بوزارة الخارجية الأمريكية في سبتمبر 1943، تحليلا بعنوان"ملاحظات و تعقيبات تتعلق

[1]- علي الدين هلال ، مرجع سابق، ص67.

بالوحدة العربية"، و رد فيه أن قضية الاتحاد العربي و الوحدة العربية أصبحت القضية السياسية الأولى في الوطن العربي، و أن الولايات المتحدة الأمريكية تتابع الموضوع لارتباطه بوضع اليهود في فلسطين و أن ذلك مجال اهتمام كل من الحكومة و الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية على السواء[1].

و من جهة أخرى كانت تحركات وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة كثيرة جدا، فقد أجرى محادثات مع الملك عبد العزيز في جدة في سبتمبر 1942 أوضح له فيها أنه يؤيد التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية تحت إشراف بريطانيا لكنه يرفض الوحدة السياسية لاعتبارات أسرية، و قد جاء الرد البريطاني على هذا التحرك العربي بتصريح إيدن الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني في فيفري 1943 و الذي جاء فيه: **أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية و الثقافية و الياسية ، و لا يخفى ان المبادرة لأي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب، و انه لحد الآن لم يقدم بعد أي مشروع يحضى بموافقة الجميع"**[2]

[1]- علي الدين هلال ، أمريكا و الوحدة العربية، مرجع سابق، ص 67.

[2]- نفس المرجع السابق، ص44.

و على الصعيد العربي، و في سوريا بالذات، قدمت جمعية من المحاربين القدماء مذكرة سياسية في حل المسألة السورية بوجه خاص و المسألة العربية بوجه عام إلى الأمير عبد الله على شكل مشروعين في مارس 1943، فتضمن المشروع الأول عدة نقاط أهمها مشروع الوحدة السورية(الدولة السورية، الوحدة ، الاتحاد العربي) [1]، إلغاء وعد بلفور لعدم موافقة العرب عليه، و بخصوص إنشاء الاتحاد العربي فإنه بدأ بتأسيس الدولة السورية و يكون تعاهدي مؤلف من الدولتين السورتين و العراقية (الهلال الخصيب) بحيث لا يمنع انضمام الدول العربية إليه على أن تكون رأسته دورية. أما المشروع الثاني مشروع عملي في تأسيس دولة سوريا اتحادية و قيام اتحاد عربي تعاهدي، و تكون فلسطين طرفا فيه إذا تحل محل المشكلة اليهودية.

الفرع 2: مرحلة مشاورات الاتحاد العربي:

قبيل انقضاء الحرب العالمية الثانية، و بعد ترجيح الكفة لصالح الحلفاء، تحركت الدبلوماسية العربية من جهة و الدول الحلفاء و تارة أخرى، حيث أنه مع الحصول على الموافقة البريطانية استهل العراقيون مبادراتهم بعدة جولات ابتدأت من مارس

[1]– يوسف خوري،المشاريع الوحدوية العربية 1913–1989 دراسة توثيقية،الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص108.

1943 إلى مختلف البلاد العربية، حيث أن الوثائق البريطانية رأت بأن المبادرة العراقية، و الاتصالات التي جرت بين القاهرة و بغداد قد حركت المياه في نهر فكرة الوحدة العربية، في السعودية و الأردن بل و اليمن فضلا عن سوريا و لبنان[1].

في هذا الصدد نوضح ردود الأفعال الغربية و الإسرائيلية خاصة إزاء تحركات النحاس باشا، فقد رصد السفارة الأمريكية في القاهرة مجموعة من التقارير تضمنت نصوصا لمحاضر الاجتماعات السابقة التي تمت بين النحاس و الوفود العربية التي قدمت إلى القاهرة لمناقشة الاتحاد العربي، و لاحظت السفارة الأمريكية أن نوري السعيد كانت له تصوراته المحدودة حول الاتحاد العربي لكن الشيخ يوسف ياسين– السكرتير الخاص للملك عبد العزيز– قدم غلى القاهرة لتحقيق هدفين و المتمثلين في:

أولا: إعطاء الانطباع باهتمام الملك عبد العزيز بموضوع الاتحاد العربي و الحفاظ على صورته كقائد عربي يشارك في الأمور العربية.

ثانيا: تعطيل المشروع خشية قيام تكتل عربي بقيادة هاشمية[2]

[1]– يونان لبيب رزق، مرجع سابق، 161.

[2]– علي الدين هلال، مرجع سابق، ص67.

المطلب الثالث: مرحلة قيام جامعة الدول العربية:

بعد الجهود المضنية التي قام بها القادة العرب سابقا شهدت هذه المرحلة تطورات مهمة وجت بقيام الجامعة العربية كأبرز حدث شهده العرب.

الفرع1: محادثات اللجنة التحضيرية:

انتهت المشاورات العربية مع بداية 1944، و كانت الحرب العالمية الثانية على معظم الوطن العربي، فبعد هزيمة قوات المحور في المغرب العربي سعى الحلفاء إلى إعادة اقتسام العالم في مؤتمر طهران و الدار البيضاء و مالطا، و كانت الصيغة الدولية الجديدة المقبولة لتغطية مناطق النفوذ هي أن **تنشئ منظمة إقليمية** تحت مظلة الأمم المتحدة و تتعاون معها على حفظ السلم و الأمن الدوليين، و قد وردت تصريحا كثيرة، و من هنا تبلورت فكرة إنشاء المنظمات الإقليمية كهيئات دولية معترف بها لها مواثيقها و لها صلتها بالأمم المتحدة.

في هذا السياق، و في عام 1944 ارتاد لبريطانيا أن خير وسيلة للتعامل مع الدول العربية هي أن حملهم على إنشاء" منظمة إقليمية" تحت شعار" الوحدة العربية" و ذلك بقصد أن تكون الوحدة العربية في ظل المنظمة "المنظمة الإقليمية العربية" في خدمة

السياسة الغربية عامة و بريطانيا خاصة، و قد رأت بريطانيا في طريق التجربة فوائد هذا التنظيم و ذلك أن بريطانيا قد أنشأت في أوائل مراحل الحرب تنظيما اقتصاديا أسمته "**مركز تموين الشرق الأوسط**" الذي كان الغرض منه تشجيع الإنتاج العربي، و بذلك تكون موارد الأقطاب في خدمة المجهود العربي البريطاني، من هذا المنطلق سعى البريطانيون من اجل بيع فكرة منظمة إقليمية في الأمة العربية تكون شاملة لدول الوحدة[1].

في هذا المناخ الدولي و العربي وجه مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر في 12 جويلية 1944[2]. الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام.

اجتمعت اللجنة التحضيرية في 25 سبتمبر 1944 بالإسكندرية، حضرها مندوبين عن مصر ، سوريا، لبنان ، العراق، شرق الأردن، السعدية، اليمن و عن عرب فلسطين، غاب مندوب السعودية عن الحضور في الاجتماعين الأول و الثاني و حضر

[1]– الشقيري : مرجع سابق، ص ص 82–83

[2]– علي محافظة، مرجع سابق، ص94.

في الثالث[1]، استبعد المجتمعون منذ البدء فكرة الحكومة المركزية و شرقي سوريا الكبرى و الهلال الخصيب بعد مناقشات مطولة، و انحصر النقاش في اقتراح نوري السعيد بتكوين مجلس اتحاد له سلطة تنفيذية، أو تكوين مجلس اتحاد لا تنفذ قراراتها لا الدول التي توافق عليها، و شرح نجيب الهلالي من الوفد المصري الرأي بهاتين الصيغتين من التعاون فقل: "أن هناك من يفضل الصورة الثانية على الأولى، و هؤلاء يبنون رأيهم على أن في الصورة الأولى اعتداءا على سيادة الدولة التي لا تقبل القرارات لأنها ترغم على اتخاذ خطوات لا ترضيها، وأن الاجتماع منعقد على تكوين هيئة للأمم العربية، و الخلاف هل يكون رأي هذه الهيئة ملزم أو غير ملزم [2]، قدمت ثلاث اقتراحات و تتمثل في: تحقيق وحدة فورية للدول العربية و إنشاء دولة واحدة، إقامة دولة اتحادية، و إقامة تنظيم دولي مع الحفاظ على استقلال الدول الأعضاء.[3]

تدخل النحاس فأكد فكرة اتحاد عربي له سلطة تنفيذية و قراراته ملزمة أمل يستعيده الجميع لأسباب نفسها التي أدت إلى استبعاد فكرة الحكومة المركزية لتعذر ذلك

[1]– ممدوح الروسان،العراق و قضايا المشرق العربي القومية 1941–1957، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ،1979،ص94.

[2]– علي الدين هلال، مرجع سابق، ص66.

[3]– عمر الصدوق، دروس في التنظيم المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996،ص 79.

و لمساسه باستقلال الدول العربية و هي جميعا تريد المحافظة على هذا الاستقلال، تدخل النحاس ليحسم الأمر فأكد أن فكرة " **اتحاد عربي**" له سلطة تنفيذية و قراراته ملزمة أمر يستبعده الجميع لنفس الأسباب التي أدت إلى استبعاد فكرة الحكومة المركزية، و انه لا يبقى في الأخير إلا الرأي الذي يؤيد تكوين اتحاد لا تكون قراراته ملزمة إلا لمن يقبلها[1]

قدم النحاس بعد ذلك اقتراحا مكتوبا جاء فيه: "**تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها، و يكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية و تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة و تكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقيات و عقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية و مصالحها و توثيق الصلات بينها و تنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون.... و تكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها، فيما عدا الأحوال التي يقع فيها الخلاف بين دولة عربية و أخرى، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة ملزمة**"[2].

---

[1]– الشقيري، مرجع سابق، ص90.

[2]– محافظة، مرجع سابق، ص67.

تبين من خلال الصيغة التي قرأها النحاس باشا، أن "الهيئة" التي كان يتحدث عنها العلالي باشا هي "**الجامعة العربية**" ، كما اتضح أن ملف الوفد كان يحتوي مشروعا كاملا عن الجامعة العربية، كما أن الخبراء و الدبلوماسيين المصريين اتجهوا في صيغهم نحو إنشاء منظمة إقليمية تقوم على أساس التعاون و التنسيق لا على أساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي، و أعطيت هذه المنظمة اسم " **الجامعة العربية**" لتكون مقبولة لدى الرأي العام العربي المتعطش للوحدة و أثارت كلمة" **جامعة**" جدلا طويلا بين الوفود العربية، كما حدثت مناقشات عامة حول الصيغة التي تلاها النحاس و نوقشت صلاحيات مجلس الجامعة و اتفقت في النهاية على أن يتضمن ميثاق الجامعة العربية النقاط التالية:

- الاعتراف بسيادة و استقلال الدول الأعضاء بحدودها القائمة فعلا.
- الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول الأعضاء كبيرها و صغيرها.
- الاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات و الاتفاقيات مع غيرها من الدول العربية أو غير العربية بشرط أن لا تتعارض مع أحكام الميثاق مع غيرها من الدول العربية أو غير العربية بشرط أن لا تتعارض مع أحكام الميثاق.
- ليس هناك إلزام واضح لإتباع سياسة خارجية موحدة.

-عدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات و الخلافات التي قد تنشب بين الدول الأعضاء و تشمل القوة فرض بالوساطة بين الدول الأعضاء بناءا على طلبها، و قد تحفظت المملكة العربية السعودية و اليمن على التعاون السياسي بين الدول العربية[1].

انتهى الأمر إلى تأليف لجنة فرعية بصيغة تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدتها الوفود العربية، و قد اعتمد لجنة الصيغة المشروع المصري و لم تدخل عليه أي تعديلات ذات بال سوى عبارة واحدة هي[2]: "**لا يجوز في أي من الأحوال إتباع سياسة خارجية تضر بالجامعة العربية أو أية دولة منها**"، و قد اشتمل البيان على دعوة الحكومة البريطانية إلى تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض البريطاني عام 1939.

إن **بروتوكول الإسكندرية** كان مجرد بيان بالمبادئ التي ستقوم عليها الجامعة و تعبيرا صريحا من الحد الأدنى للتعاون السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي الذي يمكن للدول العربية مجتمعة على اختلاف نظمها السياسية و اتجاهاتها أن قبل به،

[1]– نفس المرجع ، ص67. أنظر كذلك: ممدوح الروسان، مرجع سابق، ص95.

[2]– نفس المرجع السابق، ص68.

و من جهة أخرى، فإن البروتوكول ظل العمود الفقري لهيكل الوحدة العربية التي بقي اسمها عنوانا للعمل العربي المشترك.

الفرع2: المؤتمر العربي و ميلاد الجامعة:

يعد ميثاق جامعة الدول العربية عنصرا هاما لكونه يلخص كل التجارب السابقة له، فقد كان بروتوكول الإسكندرية أكتوبر 1944، المصدر الرئيسي له. بعد **توقيع بروتوكول الإسكندرية** عقدت لقاءات بين مختلف القادة العرب خاصة بين محور القاهرة –دمشق– الرياض، فقد اجتمع الملك فاروق بابن سعود في ديسمبر 1944،و القويتلي ابن سعود في مكة 09 فيفري 1945 و القويتلي– فاروق و ابن سعود في 12 أوت 1945، كما اجتمع مع تشرشل في 15 فيفري 1945 أثناء عودته من مؤتمر طهران[1].

الملاحظ هو أن السعودية و اليمن قد تأخرتا عن التوقيع على البروتوكول بسبب التحفظ الذي أبداه المندوبين، لكن تمت موافقة السعودية في جانفي 1945. كما وقعت عليه اليمن في 05 فيفري 1945، و قد تم بعد ذلك الاتفاق على صيغة بروتوكول

[1]–ممدوح الروسان، مرجع سابق، ص.ص96–97

الإسكندرية و توقيعه و إعلانه للرأي العام العربي، كما استؤنفت الاتصالات مع الحكومات العربي، كما استؤنفت الاتصالات مع الحكومات العربية لعقد اللجنة الفرعية التي عهد إليها بوضع مشروع ميثاق الجامعة العربية. حدثت عدة تغييرات أثناء هذه الفترة، فقد سجل تغير على مستوى الحكومات التي شاركت في مشاورات الوحدة العربية[1] و هذا نتيجة لضغوطات الرأي العام العربي الذي لم يكن راضيا عما انتهى إليه الأمر في نصوص بروتوكول الإسكندرية و هذا نتيجة قوة الرأي العام العربي آنذاك. لكن هذا التغيير لم يؤثر على مساعي الدول لإنشاء جامعة الدول العربية، و قد تميزت تلك المرحلة بالعمل المواصل و زيادة عدد الاجتماعات، فعقدت 16 اجتماعا من 14 فيفري إلى غاية 03 مارس 1945.

و خلال فترة الاجتماعات التي عقدت بالقاهرة قدم الوفد العراقي مشروع لميثاق جامعة الدول العربية، و قام الوفد اللبناني بتقديم مشروعه الخاص، و قدم الطرف السعودي بعض المقترحات المكملة لهذين المشروعين، لكن الوفد المصري كان حريصا جدا على أن لا يخرج ميثاق الجامعة عن المبادئ التي تضمنها بروتوكول

[1]– من بين هذه التغيرات الحكومية : حل أحمد ماهر محل مصطفى النحاس في مصر، جاء نوري السعيد محل حمدي الباجي في العراق، و كان عبد الحميد رامي محل رياض الصلح في لبنان، و حل سمير الرفاعي محل توفيق أبو الهدى في شرقي الأردن، و استبدل سعد الله الجابري بالسيد فارس الخوري بسوريا.

الإسكندرية، و في خضم هذه الجلسات و خلال مرحلة صياغة مشروع الميثاق أعلن الرئيس المصري [1] أنه تلقى نسخة من مؤتمر دمبارتون أوكس قدمت له من طرف وزير الجامعة العربية" **و بذلك يتعين على الدول العربية أن تتبع ما أملي عليها من مقترحات دومبارتن أوكس لتأسيس المنظمة الإقليمية الجديدة**". و في السابع عشر من مارس 1945، اجتمعت اللجنة التحضيرية في قصر الزعفران بالقاهرة لإقرار ميثاق الجامعة العربية في صيغته النهائية، فأقرته بعد يومين، بعد ذلك بأشهر، و بعد عام من ذلك تمكنت الدول العربية من التصديق عليه و إيداعه لدى الأمانة العامة للجامعة العربية، و أصبح الميثاق نافذ المفعول منذ 11 ماي 1945[2].

ظهرت تعليقات كثيرة بشأن الميثاق فقد علقت مجلة التايمز على سرعة إعداد الميثاق من طرف اللجنة السياسية بأنها ترجع إلى الرغبة في الذهاب إلى مؤتمر سان فرانسيسكو بشكل كتلة موحدة مقرونة بالرغبة في تقوية هذه الجبهة بانضمام سوريا و لبنان إليها، أما بخصوص المقارنة بين الميثاق و البروتوكول فإنه اختفت عبارة "لا يجوز في أي حال من إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة أو أي دولة فيها"،

[1]–الشقيري، مرجع سابق، ص100.

[2]–محافظة، مرجع سابق، ص70.

و هناك من يرى أنه في الميثاق استخدمت عبارات مطاطة مثل " **تنسيق**" الخطط بدل توحيدها، و توثيق الصلات مقترنة بعبارة "**صيانة**" "**استقلالها**" استخدمت هذه العبارة المرنة عن قصد توكيد معنى استقلال كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية و احتفاظها بسيادتها.

يرى البعض الآخر أن الميثاق في مجموعة إقرار للتجزئة الراهنة في العالم العربي، و توكيد النزاعات الشخصية في الفئات الحاكمة، و هو يبرهن على وجد نقص في وضوح الفكرة العربية و تمكنها من نفوس الرجال الرسميين و إزاحتهم عن الوحدة العربية [1].

لقد كان الميثاق يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين و هما: **إرضاء طموح الجماهير العربية** و تطلعاتهم إلى الوحدة العربية، كما كان يهدف كذلك إلى **إرضاء بريطانيا** التي رأت في قيام الوحدة العربية هدف أسمى في خدمة مصالحها و تمثلت أهدافها في:

- خدمة و ضمان مصالحها في المنطقة العربية و التصدي للنفوذ الأمريكي و الروسي و الفرنسي في المنطقة.

[1] – لمعرفة ردود الأفعال حول الميثاق الجامعة العربية، أنظر: ممدوح الروسان، مرجع سابق، ص 100.

-التنصل من القصية الفلسطينية و تحميل الدول العربية مجتمعة مسؤولية تبني حل القضية و توريطها فيها.

-يجب قيام ثورات شعبية في المنطقة تهدد مصالحها.

-أن تكون الجامعة بالصورة التي ظهرت فيها أداة لإحباط أي عمل عربي موحد يخدم المصالح العربية من ناحية أو يهدد المصالح البريطانية من ناحية ثانية.

الملاحظ أيضا أن **المستقبل الإسلامي** لم يكن يشغل بال القادة، و كان الإسلام مستدا كمشروع حضاري، مهمشا كتصور للحل و التخلص من التخلف الذي تعيشه الدول العربية[1].

تأسست الجامعة العربية في 22 مارس 1945 و كان عدد الدول المؤسسة سبعة دول مستقلة و هي مصر، العراق، السعودية، لبنان، اليمن ، و الأردن، و قد أصبحت تضم اليوم 22 دولة عربية بادرت بالانضمام بعد حصولها على استقلالها، و بالتالي شكلت المجموعة العربية التي كانت للحد الأدنى من تطلعات آمال الشعوب العربية، و الجدل التالي يوضح دول الجامعة العربية، تاريخ استقلالها و تاريخ انضمامها إلى الجامعة.

[1]– أحمد السائح، "جامعة الدول العربية: أسرار النشأة و التكوين"، الجزائر، جريدة الصباح، عدد 103، يوم 22 ماي 2004.

البلد	سنة الاستقلال	سنة الانضمام للجامعة العربية
مصر	1922	1945
سوريا	1946	1945
السعودية	1932	1945
لبنان	1946	1945
العراق	1932	1945
الجمهورية العربية اليمنية	1911	1945

الأردن	1957	1945
الكويت	1962	1961
ليبيا	1952	1953
السودان	1956	1956
تونس	1956	1958
المغرب	1956	1958
الجزائر	1962	1962
البحرين	1971	1971

عمان	1972	1971
قطر	1971	1971
الإمارات	1971	1971
الصومال	1960	1974
جيبوتي	1977	1977
جمهورية اليمن الديمقراطية	1967	1967
فلسطين	–	1976
جزر القمر	1975	1993

موريتانيا	1961	1973

المرجع: محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص486.

من كل هذا يتبين لنا أن الجامعة العربية تأسست على حقيقتين أساسيتين و هما:

-**الحقيقة الأولى:** هي وعي كل مواطن عربي بالانتماء إلى امة كبيرة واحدة.

-**الحقيقة الثانية:** هي أن هذه الأمة العربية تنفرد بخصائص فريدة تجمعها مقومات مشتركة من المحيط إلى الخليج أهمها: اللغة، الثقافة، الحضارة، التاريخ المشترك و التواصل الجغرافي و التمازج في العلاقات الإنسانية الذي لا يعرف حدودا[1].

[1] – أحمد عصمت عبد المجيد، "جامعة الدول العربية و القضايا المعاصرة"، شؤون عربية، عدد 73، مارس 1993، ص12.

إن تأسيس الجامعة العربية كان ضرورة أساسية، و قيمة قومية تتماشى و أحاسيس المواطن العربي، فقد كانت الجامعة العربية منذ نشأتها عام 1945 تعمل على تنظيم شؤون العمل العربي المشترك تخطيطا و تنفيذا.

ما يمكن استخلاصه هو أن قيام جامعة الدول العربية لم يكن بمحض الصدفة، و لا للإرادة الخالصة للاحتلال، و إنما كان **نتيجة تداخل و تفاعل عوامل عديدة بدؤها بنشاط الحركات العربية و حركة القومية العربية، ثم تبلور الوعي القومي العربي، و ضغط الجماهير العربية على الحكام كما كان من جهة أخرى نتيجة لمخططات بريطانيا في المنطقة و التي أرادت التحكم و السيطرة على المنطقة** في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بنمط استعماري جديد.

لقد أسست الجامعة العربية لقيام النظام الإقليمي العربي الذي مر بدوره بعدة مراحل أساسية في إطار جامعة الدول العربية [1] بدءا **بمرحلة التأسيس و النشأة 1945– 1955** و التي تبلورت بظهور الإطار التنظيمي المؤسسي (جامعة الدول العربية)، أما المرحلة الثانية فقد كانت **مرحلة المد القومي** 1955–1967 و دارت

[1]–جيل مطر و علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي:دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983 ص ص46–59.

فعالياتها حول تماسك الدور القيادي الذي مارسته مصر، أما المرحلة الثالثة فقد اتسمت **بالانحسار القومي،** و تشتت الوظيفة القيادية، و تنقسم هذه المرحلة إلى عدة فترات: أولها الفترة الانتقالية الممتدة ما بين 1967–1974 التي جمعت فعالياتها مظاهر التمسك و الانتكاس، ثم فترة انهيار التضامن القومي ابتداءا من عام 1975، و التي امتدت حتى عام 1987 الذي شهد بداية مرحلة انتقالية أخرى و انتهت بالفترة الأخيرة فيما بعد 1990 التي شهدت أقصى مظاهر تردي النظام العربي. لقد تميز النظام العربي منذ ولادته عن النظم الإقليمية الأخرى في العالم بوجود عامل الثقافة السياسية المشتركة و الانتماء القومي العربي الذي يتأسس على وحدة اللغة و الأرض و التاريخ المشترك و التطلع إلى الوحدة العربية [1]

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي و المؤسساتي لجامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية شأنها شأن المنظمات الإقليمية الأخرى، عدد من الهيئات و الأجهزة تتولى أمر إدارتها و القيام على تحقيق أهدافها و التعبير عن إرادته، تتقاسم المهام و المسؤوليات و هي كالتالي:

[1]– نظمي أبو لبيدة، التغيرات في النظام الدولي و أثرها على الأمن القومي العربي، الأردن:دار الكندي، 2001، ص196.

-مجلس الجامعة العربية.

-الأمانة العامة.

-اللجان النوعية.

-مجلس الدفاع المشترك.

-المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

-المنظمات المتخصصة.

لمعرفة ماهية الجامعة العربية و كيفية أداء مهامها وجب علينا معرفة ماهية و وظيفة و دور كل جهاز في أداء الوظائف المنوطة به.

المطلب الأول: مجلس الجامعة العربية و الأمانة العامة

الفرع 1: مجلس جامعة الدول العربية

هو أعلى سلطة في جامعة الدول العربية، و طبقا للمادة الثالثة [1] من ميثاق الجامعة العربية فإن مجلس الجامعة يتكون من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، و

[1]- أنظر المادة 03 من ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق رقم 01.

يكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها، كما تنص المادة الثانية من النظام الداخلي لمجلس الجامعة على أن يتألف المجلس من مندوبي الدول الأعضاء و تزودهم دولهم بوثائق اعتمادهم وثائق تفويضهم عند الاقتضاء، و عضوية مجلس الجامعة تقوم على مبدأ المساواة[1]، فكافة الدول ممثلة في المجلس على قدم المساواة و لا يكون لكل منها سوى صوت واحد، كما أن المجلس هو الهيئة العامة التي يشترك فيها جميع الدول الأعضاء في الجامعة أما الباقي فهي أجهزة مهمتها مساعدة المجلس في أداء مهامه.

لم يحدد الميثاق و لا النظام الداخلي لمجلس الجامعة مستوى تمثيل الدول الأعضاء في المجلس و لا عدد الممثلين و ترك ذلك لتقدير كل دولة عضو، يرى البعض من المحللين أن عدم النص على مستوى التمثيل بصورة جامدة يعد من الصياغات الحكيمة التي تميز بها ميثاق الجامعة في هذا الصدد، لأنه يسمح بأن تكون هناك جدية في التقدير تتماشى مع مقتضيات و ظروف العلاقات العربية و الأحداث الدولية[2]، و نظرا أن الميثاق لم يحدد مستوى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس، فإن مؤتمرات القمة

[1]– حسن نافعة، التنظيم الدولي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 215.

[2]– عبد العزيز سرحان، المنظمات الدولية الإقليمية و المتخصصة، القاهرة ، دار الفكر العربي، 1974،ص 34.

للملوك و الرؤساء العرب قد اعتبرت دورات المجلس على هذا المستوى [1]، بشأن **اختصاصات المجلس**، فإن له اختصاصا عاما طبقا لنص المادة الثالثة [2] من الميثاق و هو القيام بتحقيق أغراض الجامعية.

و تتخلص اختصاصاته في النقاط التالية:

أ -مراعاة تنفيذ ما تبرمه الأقطار في الأعضاء في الجامعة من اتفاقيات في مختلف الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الصحية..-م3/2-.

ب - فض المنازعات بين الأطراف العربية المتنازعة بالطرق السلمية.-م5-.

ج -اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء الواقع على إحدى الدول العربية-م6-.

د -تقرير وسائل التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى-م3-.

ه -تعيين الأمين العام للجامعة-م12-.

و -إقرار ميزانية الجامعة-م13-.

ز -إقرار النظام الداخلي للأمانة العامة-م12-.

---

[1]- نفس المرجع، ص136.

[2]-أنظر المادة 03 من الميثاق في الملحق رقم 01.

ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا **مرتين في السنة** في كل من شهري **مارس و سبتمبر**، كما ينعقد بصفة غير دورية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناءا على طلب دولتين من دول الجامعة و ذلك طبقا للمادة الحادية عشر من الميثاق، أو بناءا على طلب الدولة واحدة في حالة الاعتداء طبقا للمادة السادسة، و طبقا للنظام الداخلي فإن انعقاد المجلس يكون صحيحا إذا حضر ممثلون **لأغلبية الدول الأعضاء**، كما تكون الاجتماعات سرية إلا في الحالات التي يقرر فيها المجلس **بأغلب الآراء**، و الأمين العام للجامعة هو الذي يحدد التاريخ الذي تبدأ فيه الدورات العادية[1].

و بالنسبة لعملية **اتخاذ القرارات**، فإن في حالة القرارات الخاصة يدفع الاعتداء و الفصل من الجامعة فإنه يشترط **الإجماع**، و لا يدخل في حساب الأصوات رأي الدولة المعتدية أو المراد فصلها طبقا للمادتين السادسة و الثامنة عشر من الميثاق [2]، و في حالة **القرارات الخاصة** بتعيين الأمين العام و تعديل الميثاق فإنه يشترط **أغلبية الثلثين** طبقا للمادتين الثانية عشر و التاسعة عشر ، و في حالة **القرارات الخاصة بالتحكم و الوسط** لحل المنازعات، و أيضا في حالات فض أدوار الانعقاد و حالات

---

[1]-أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية 1945-1980، دراسة تاريخية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص20.

[2]- أنظر نص الميثاق في الملحق رقم 1.

شؤون الموظفي و إقرار الميزانية و وضع نظام داخلي للمجلس و للأمانة العامة فإنه يكتفي بالأغلبية العادية و ذلك طبقا للمادتين الخامسة و السادسة عشر، و فيما عدا ذلك فإن ما يقرره المجلس بالإجماع يلزم جميع الدول و ما يقرره بالأغلبية يكون ملزما لمن يقبله[1].

الفرع2: الأمانة العامة:

هي هيئة إدارية دائمة **وظيفتها** تصريف الأمور الإدارية، المالية و السياسية للجامعة، و تعتبر الأمانة العامة بمثابة الجهاز الإداري للجامعة، تتألف من الأمين العام للجامعة بدرجة سفير، و أمناء مساعدين بدرجة وزراء مفوضين [2]، و مجموعة من الموظفين و المستشارين وفقا للمادة-12- من الميثاق[3].

يتم تعيين الأمين العام للجامعة بقرار يصدر من مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي 3/2 أعضائه حسب المادة 12 من الميثاق، و لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد-م/ 2- من

[1]- محمد طلعت الغنيمي، "الوجيز في القانون الدولي: النظرية العامة، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1974، ص1098.

[2]-مجذوب محمد، التنظيم الدولي: النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة، ط 7، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص369.

[3]- أنظر المادة-12- من الميثاق في الملحق رقم 01.

النظام الداخلي للأمانة العامة، و الأمين العام باعتباره أكبر موظف في الجامعة و ممثليها و المتصرف باسمها لا يمثل الدولة التي ينتمي إليها، و لا لأية دولة أخرى ولا يتلقى تعليمات من أية دولة، و هو ما يتضمنه القسم الذي يؤديه الأمين العام عند توليه لمنصبه، و هو ما أكدته **المادة الثالثة** من لائحة شؤون موظفي الجامعة.

لقد شهدت الجامعة العربية تعاقب من الأمناء العامين [1]، و يلاحظ أن معظم أمناء الجامعة العربية مصريو الجنسية، و في هذا الشأن ظهر اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أن الجامعة العربية منظمة إقليمية يجب أن يتداول فيها منصب الأمين العام بين الدول الأعضاء تحقيقا لمبدأ **المساواة** بين الدول الأعضاء، سيما و أن ميثاق الجامعة لم يحصر المنصب في دولة معينة، و أنه من الواجب تداول منصب الأمين العام فيما بينها.

---

[1]–أول أمين عام للجامعة العربية كان السيد عبد الرحمن عزام 1945–1952، و ثاني أمين عام للجامعة هو السيد عبد الخالق حسونة 1952–1972، الذي كانت له خبرة كبيرة في معالجة الشؤون السياسية العربية، و تلاه محمود رياض الذي لم تتجاوز ولايته 7 سنوات من 1972–1979 الذي أعلن استقالته عند انعقاد القمة العربية ببغداد 1979 التي قررت مقاطعة مصرا ردا على اتفاق السلام مع إسرائيل، و قد جاء بعده السيد الشادلي القليبي من تونس خلال الفترة من 1979–1991 إلى حين الغزو العراقي للكويت ثم قدم استقالته و قد خلفه عصمت عبد المجيد الذي تولى مهامه من 1991–2001، و قد تلاه الأمين العام الحالي عمر موسى المصري الجنسية الذي عين في اجتماع مجلس الجامعة المنعقد بعمان في 28 مارس 2001،

الاتجاه الثاني: يرى أن الجامعة العربية تهدف إلى تحقيقي أغراض قومية الأمر الذي يلقي أعباء و واجبات خاصة على اكبر الدول الأعضاء بها ،و هي مصر التي يجب عليها القيام بعملية تجميع قوى هذه الدول و أنه بسبب هذا المركز الخاص لمصر ما يتوافر لديها من إمكانيات فإن تكوينها يقضي اختيار الأمين العام من بين رعاياه.[1]

أما بخصوص **اختصاصات** الأمين العام، فإن ميثاق الجامعة لم ينص على اختصاصات متنوعة باعتباره يشغل قمة الجهاز الإداري للجامعة و نذكر منها الاختصاصات الإدارية و التي تتمثل في تعيين الموظفين، ترقيتهم، الإشراف عليهم، محاسبتهم،و إعداد تقارير عن نشاط الجامعة و عن الإجراءات التي أخذت لتنفيذ قرارا توصيات المجلس و اللجان في فترة ما بين الدورات و التحضير لجدول أعمال المجلس و اللجان المختلفة و إعداد ميزانية للجامعة، و تقديم حساب ختامي عليها [2].

يتولى الأمين العام للجامعة دعة مجلس الجامعة و المجلس الاقتصادي للاجتماع و التنسيق بين أعمال الجامعة و المنظمات و الوكالات الدولية المتخصصة، كما يقوم

[1]– يحي حلمي رجب، "النظام القانوني لجامعة الدول العربية"، مجلة الأمن و القانون، دبي: كلية الشرطة، العدد الأول، السنة العاشرة، جانفي 2002، ص209.

[2]–أنظر المادة 13 من الميثاق في الملحق رقم1.

بإعداد التقارير و المذكرات الخاصة المتضمنة مقترحاته حول سير العمل بالجامعة و تمثيلها في المحافل الرسمية و الدولية و الإشراف على الإعلام العربي داخل الوطن العربي و خارجه و إنشاء الأجهزة و المكاتب الإعلامية للجامعة.

الاختصاصات السياسية:

يعتبر الأمين العام للجامعة المتحدث الرسمي و المتحدث باسمها بين الدول الأعضاء و الأجنبية و المنظمات و المؤتمرات الدولية، و هذا و منها فإنه يحضر الاجتماعات، و يناقش المواضيع كما هو مبين في المادة 20 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة، كما يقوم بتوثيق الصلات بين الدول العربية و تنسيق خططها السياسية و هذا عن طريق تقديم الاقتراحات و تسوية المنازعات في الدول العربية، كما كان له الحق في إصلاح أوضاع الأمانة العامة للجامعة و ذلك حسب نص البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذي عقد بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية يومي 27-28 مارس 2001 الذي كلفت من خلاله الأمين العام باتخاذ الخطوات اللازمة و اقتراح الخطوات المناسبة لإصلاح أوضاع الأمانة العامة للجامعة من جميع النواحي من أجل إعادة هيكلتها و

الارتقاء بأساليب عملها و أدائها و تمكينها بالاضطلاع بالمتطلبات القومية و مواكبة المستجدات على الساحة الإقليمية و الدولية[1].

إن الواقع يثبت أن **وظيفة الأمين العام** مرتبطة بموقف الدول من الجامعة و مدى تعاونها في إطارها، و اعتبار أن الجامعة العربية ما هي إلا نتيجة لسلوك هذه الدول و التالي وجب توافر الإرادة السياسية و الرغبة في التنشيط بالجامعة.

المطلب الثاني: اللجان الفنية الدائمة و مجلس الدفاع المشترك.

الفرع1: اللجان الفنية الدائمة

إن مجلس الجامعة باعتباره الهيئة العليا للجامعة فإنه يحتاج إلى هيئات مساعدة تقوم بإعداد الدراسات الفنية المتخصصة فيما يحال إليها من اختصاصات[2]

و قد أجاز الميثاق بقرار من مجلس الجامعة اشتراك الدول العربية غير الأعضاء

[1]- يحي حلمي رجب، مرجع سابق، ص216.

[2]- أنظر المادة الرابعة من الميثاق في الملحق رقم1.

في الجامعة في عضوية هذه اللجان لإتاحة الفرصة لكل الدول العربية [1]، كما أن الملحق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة نص على أنه:"نظرا لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها و في لجانها شؤونا يعود خيرها و أثرها على العالم العربي كله، لأن أماني الدول العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها أن يعمل على تحقيقها، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق، بأن ينصب في التعاون معها إلى أبعد مدى، و بأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها و تأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب، و يعين مجلس الجامعة لكل لجنة رئيسا لمدة سنتين قابلة للتجديد- المادة 5- من النظام الداخلي للجان و تعقد اللجان اجتماعات بمقر الجامعة، و يكون انعقادها صحيحا بحضر أغلبية الأعضاء، و تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات، لكل دولة مندوب واحد أو أكثر في كل لجنة، كما لها صوت واحد مهما تعدد ممثلوها و اجتماعاتها السرية[2].

[1]- شاركت الكويت قبل استقلالها في حلقة الدراسات الاجتماعية الثالثة بدمشق عام 1952 و في اجتماع اللجنة الثقافية و الاجتماعية المتفرغة من مجلس الجامعة في اجتماعاتها بالقاهرة كما قرر المجلس اعتماد مندوبين في لجان الجامعة منذ دورته الثالثة.

[2]- عبد السلام صالح عرفة:"التنظيم الدولي"، الإسكندرية: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ص79.

تطبيقا لنص **المادة الرابعة** من الميثاق تم تشكيل اللجان الفنية الدائمة للمواصلات، اللجنة الاجتماعية الدائمة، اللجنة القانونية الدائمة، لجنة خبراء البترول العربي، اللجنة العسكرية الدائمة، اللجان الدائمة للإعلام العربي، اللجنة الصحية الدائمة، اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية و المالية، اللجنة الدائمة للأرصاد الجوية، ساهمت تلك اللجان في تفعيل التعاون العربي في مختلف المجالات عن طريق المؤتمرات التي عقدتها، كما قامت بإعداد مشروعات اتفاقيات أقرها مجلس الجامعة[1].

أما فيما يتعلق باختصاص هذه اللجان تختص بوضع قواعد التعاون بين الدول العربية و مداه و صياغتها في شكل مشروعات تعرض على الجامعة، كما تقوم بدراسة ما يحيله المجلس أو الأمانة العامة أو إحدى الدول الأعضاء إليها من موضوعات تتصل بطبيعة نشاطها و تقدم توصياتها بشأنها له.

[1]– هذه الاتفاقيات هي: اتفاقية اتحاد البريد العربي 1946، معاهدة الدفاع العربي المشترك و التعاون الاقتصادي 1950، و اتفاقية الإثبات و الإعلانات القضائية و تسليم المجرمين 1953، اتفاقية الجنسية 1954، اتفاقية تنسيق السياسات النفطية 1960، بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية 1965، اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات السلكية و اللاسلكية 1953.

بخصوص اجتماعات هذه اللجان، تتألف كل لجنة من ممثل أو أكثر لكل دولة عضو، و يراعي ما أمكن إلا يمثل الدولة ممثل واحد في أكثر من لجنة واحدة في آن واحد، و تعقد اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة للجامعة و يجوز لها –بموافقة الأمين العام" عقد اجتماعاتها في بلد آخر إذا اقتضت ضرورة العمل على ذلك، و لكل **دولة عضو صت واحد** ، و تصدر كل لجنة توصياتها بشأن الموضوعات المطروحة عليها بأغلبية الحاضرين.

أما اللجان الاستشارية، فإن مجلس الجامعة أقر نظامها الداخلي بالقرار رقم 3438 في دورته 65 بتاريخ 21 مارس 1979[1] السند القانوني لإنشاء هذه اللجان يرجع إلى نص **المادة 18** من النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية، تعقد اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة للجامعة، تتولى الأمانة العامة للمجلس عرض نتائج دراسات اللجان الاستشارية و توصياتها على اللجان الدائمة تمهيدا لعرضها على المجلس.

[1]–يحي حلمي رجب، مرجع سابق، ص 205.

الفرع2: مجلس الدفاع المشترك:

أنشئ مجلس الدفاع المشترك تطبيقا لمعاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين الدول العربية و التي وافق عليها مجلس الجامعة بتاريخ أفريل 1950.

و يتألف المجلس من وزراء الخارجية و الدفاع في الدول المعاقدة أو من ينوبون عنهم، و يختص المجلس بالإشراف على تنفيذ أحكام المواد 2،3،4،5 التي تتعلق باتخاذ اللازمة لرد أي اعتداء يقع على أي عضو، و توحيد الخطط الدفاعية و التنسيق بين الدول الأعضاء، و يعمل المجلس تحت إشراف مجلس الجامعة، و ما يقرره مجلس الدفاع المشترك **بأغلبية الثلثين** يكون ملزما لكل الدول المتعاقدة.

لقد كانت معاهدة إنشائه نتيجة للنزاع العربي الإسرائيلي عام 1948، و تحقيقا لرغبة الدول العربية في توفير الحماية لها و مواجهة مخططات التوسع الإسرائيلي و نصت الاتفاقية على تطبيق مبدأ الدفاع الجماعي للدول العربية ضد العدوان المشترك، و يستعين المجلس في أداء عمله بعدة هيئات منها الهيئة الاستشارية العسكرية، اللجنة العسكرية الدائمة، الأمانة العسكرية، تعتبر اتفاقية الدفاع المشترك من

الناحية القانونية معاهدة ضمان و أمن جماعي مثل معاهدات الضمان التي تنص عليها غالبية المنظمات الإقليمية.

تتضمن اتفاقية الدفاع المشترك في المادة الثانية على أهم أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بتحقيق مبدأ الدفاع المشترك تخضع لقرارات مجلس الجامعة العربية، و يشترط أن يقرها مجلس الجامعة بالإجماع طبقا لأحكام **المادة السادسة** من ميثاق الجامعة.

إضافة إلى مجلس الدفاع المشترك، هناك الهيئة الاستشارية التي أنشئت بموجب البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي الذي وافق عليه مجلس الجامعة في فيفري 1952[1]، و تضم الهيئة رؤساء أركام حرب الجيوش الدول المتعاقدة و تختص بالإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة و توجيهها في جميع اختصاصاتها، لكن هذه الأجهزة بقيت ضعيفة حتى الآن، كما أن بعضها لم يشكل أصلا بشكل صحيح أو يعمل بشكل مطرد.

[1]- عبد السلام عرفة، مرجع سابق، ص190.

نصت المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك على تشكيل اللجنة العسكرية الدائمة (تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك و تهيئة وسائله و أساليبه، وتحدد ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما فيه ذلك من وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون المشترك.

و قد حدد **الملحق العسكري** اختصاص اللجنة في النقاط التالية:

1 إعداد الخطط العسكرية لمواجهة كل الأخطار المتوقعة أو أي اعتداد مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة و أو على قواتها.

2 تقديم المقترحات لزيادة كفتية الدول المتعاقدة و لتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسب ما تمليه المقتضيات الحربية و تساعد عليه إمكانيات كل دولة.

3 تقديم المقترحات لزيادة كفاية الدول المتعاقدة من حيث تسليحها و تنظيمها و تدريبها لتتماشى مع الأحداث و الأساليب و التطورات العسكرية و تنسيق ذلك و توحيده.

4 تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية و الصناعية. و تنسيقها لصالح المجهود الحربي و الدفاع المشترك.

5 تبادل البعثات التدريبية و تهيئة الخطط للتمرينات و المناورات و دراسة نتائجها.

6 إعداد المعلومات و الإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة و إمكانياتها الحربية.

7 بحث التسهيلات و المساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة العاملة في أراضيها تنفيذا لهذه المعاهدة.

تقوم هذه اللجنة باختيار رئيسها من بين أعضاء اللجنة لمدة سنتين قابلة للتجديد و قد أعطت المعاهدة للأعضاء حق الانسحاب بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، على أن لا يكون الانسحاب نافذا إلا بعد مرور سنة من تاريخ إعلان الرغبة في الانسحاب الذي يقدمه إلى الأمانة للجامعة–م 12 من المعاهدة– و مقر اللجنة القاهرة، و يجوز لها أن تعقد اجتماعها في أي مكان آخر.

نص **البند الخامس** من الملحق العسكري لمعاهدة الدفاع المشترك على إنشاء القيادة العامة للقوات المشتركة في الميدان المسماة **القيادة العربية الموحدة** تكون رئاستها للدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عددا و عدة من الدول الأخرى إلا

إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء و حكومات الدول المتعاقدة، وافق مجلس الجامعة في مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964 على إنشاء القيادة العسكرية الموحدة.

المطلب الثالث: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و المنظمات العربية المتخصصة.

الفرع1: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

أنشئ تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي المبرم عام 1950[1]، و قد نصت المادة الثامنة من المعاهدة على ان إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون...إلخ.

ساعد المجلس منذ انعقاده في دورته الأولى عام 1953 على إبرام عدة اتفاقيات اقتصادية منها اتفاقية إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي عام 1957 و اتفاقية الوحدة الاقتصادية في صيف 1957 التي تهدف إلى ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، و ضمان حرية انتقال الأشخاص و البضائع، المنتجات

[1]–أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص35.

الوطنية، حرية الإقامة، العمل، إزالة الحواجز الجمركية، توحيد قواعد النقل، تنسيق السياسات المالية، النقدية، الضريبية،و قد أنشأت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة مجلس الوحدة الاقتصادي الذي يضم الأطراف في الاتفاقية كما أنشأ المجلس الاقتصادي السوق العربية المشتركة لتحقيق أهداف الاتفاقية[1].

أما فيما يتعلق بأهداف المجلس فه يعمل على تحقيق الأغراض الاقتصادية و الاجتماعية الموضحة في معاهدة الدفاع المشترك و ميثاق جامعة الدول العربية و هي:[2]

أ -رسم السياسات العامة للتعاون الاقتصادي و الاجتماعي العربي و تخطيط البرامج اللازمة لذلك و متابعة تنفيذها من قبل المنظمات و الهيئات العربية.

ب -الإشراف على حسن قيام المنظمات العربية المتخصصة بمهامها المبينة في مواثيقها و الموافقة على إنشاء أية منظمة عربية جديدة.

ج -الإشراف على لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة.

د - دعوة المنظمات العربية للقيام بمشروعات مشتركة وفقا للشروط التي يقرها.

---

[1]- بطرس بطرس غالي:"العمل المشترك في إطار جامعة الدول العربية"، السياسة الدولية،ع20،1970،ص 283.

[2]- يحي حلمي رجب، مرجع سابق، ص202.

ه – تقديم توجيهات ملزمة للمنظمات العربية المتخصصة فيما يتعلق بموازناتها.

ينعقد المجلس في دورة عادية في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل عام [1]، كما يجتمع في دورات غير عادية، بناءا على طلب **دولتين** في المجلس على الأقل، يكون انعقاد المجلس صحيحا إذا حضره ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء، و تكون ملزمة لمن يقبلها، كما تكون اجتماعات المجلس سرية إلا في الحالات التي يقرر فيها المجلس علنية جلساته، يستطيع أن يكون اجتماع المجلس على مستوى وزراء الدول الأعضاء المختصين و وزراء الخارجية أو من ينوب عليهم، و للمجلس أن ينشأ لجان فنية دائمة أو مؤقتة لقطاعات خاصة أو لدراسة موضوعات لقطاعات خاصة أو لدراسة موضوعات معينة و يتولى الأمين العام للجامعة تنظيم سكرتارية المجلس و اللجان، و يجوز تعديل النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي بقرار يصدره المجلس بموافقة أغلبية الدول الأعضاء.

في البيان الختامي للقمة العربية العادية 13 بالأردن في مارس 2001، رحب القادة بمبادرة مصر بعقد المؤتمر الاقتصادي الأول في القاهرة في نوفمبر 2001[2]

[1]– عبد السلام صالح عرفة، مرجع سابق، ص192.

[2]– يحي حلمي رجب، مرجع سابق، ص 203.

بمشاركة حكومات الدول العربية و القطاع الخاص العربي و الأجنبي و المؤسسات الاقتصادية و الدولية، و قد كلف القادة الأمين العام بدعم هذا الجهاز و تطويره، و ذلك من أجل تفعيل الآليات و المؤسسات العربية المكلفة بمتابعة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

الفرع2: المنظمات العربية المتخصصة.

لقد واكب إبرام الاتفاقيات السابقة و غيرها إنشاء وكالات متخصصة تعمل في إطار الجامعة العربية و هي:

- الاتحاد العربي للمواصلات السلكية و اللاسلكية 1957، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 1964، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة 1965، مجلس الطيران المدني للدول العربية 1967، المنظمة العربية للمواصفات و المقاييس 1968، و منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 1968، اتحاد إذاعات الدول العربية 1969.
- المنظمة العربية للعلوم الإدارية 1969، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم 1970، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة

1971، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي 1971، منظمة العمل العربية 1972، المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1972، الاتحاد البريدي العربي 1972، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 1975، الأكاديمية العربية للنقل البحري 1975، المصرف العربي للاتصالات القضائية 1978، المنظمة العربية للثروة المعدنية 1977، و المنظمة العربية للتنمية الصناعية1980.

إن هذه المنظمات العربية المتخصصة تنص مواثيقها الأساسية على الصلة التي تربط بينها و بين جامعة الدول العربية [1]. تختلف فيما يتعلق في بنياتها التنظيمية فمنها ما يعتمد جهازا ثنائيا مثل منظمة العمل العربية التي تتشكل من عام و أمانة عامة تدعى مكتب العمل، و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي يتألف من مجلس و مكتب فني استشاري دائم، و مجلس الطيران المدني للدول العربية و يتألف من مجلس و مكتب دائم.

[1]– محمد عزيز شكري: "الوظيفية و العمل العربي المشترك"، السياسة الدولية، ع48، أفريل 1977، ص30.

هناك البعض الآخر الذي يعتمد جهازا ثلاثيا و نذكر منها المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم التي تتألف من مؤتمر و مجلس تنفيذي و مجلس استشاري للدراسات البريدية و أمانة عامة و مجل إداري و مركز هندسي و أمانة عامة[1].

لقد استطاعت المجموعة العربية أن تزود الجامعة العربية بالأجهزة الضرورية في مختلف الميادين، و خاصة بعد انضمام جل الدول العربية إلى الجامعة، و بهذا أصبحت الجامعة العربية لا تختلف كثيرا عن غيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى، وبالتالي قد خلقت لنفسها أسباب العمل المشترك منذ العشرية الأولى من نشأتها لمواجهة التحديات الداخلية و الخارجية و بلوغ الأهداف التي كانت تصبوا إليها و تحقيق آمال و طموحات الجماهير العربية.

إن **ما يمكن استخلاصه** من كل هذا هو أن الحقيقة وجب إقرارها حيث أن جامعة الدول العربية قامت نتيجة للجهود العربية الكثيرة و المكثفة، كما لا يفوتنا أن نشير إلى الجهود الوحدوية المختلفة و المتعددة التي كانت تبرز من مختلف التيارات الشعبية و القومية أفكار المثقفين المصلحين التي تبلورت في رأي عام فعال في كافة البلاد العربية، **رغم أن الجامعة العربية قامت في ظروف صعبة حيث كانت معظم البلاد**

[1]- أحمد فارس عبد المنعم، مرجع سابق، ص 40.

العربية تحت وطأة الاستعمار، بدون أن ننسى الضغوط الأمريكية و البريطانية خاصة، و دورهما في توجيه الجامعة لما يخدم مصالحهما التي كانت إحدى أهدافها غير المعلنة جعل المنظمة أداة لخدمة مصالحها و كذا أداة لكسر جهود الوحدة العربية.

مهما يكن الأمر، و سواء كانت فكرة إنشاء الجامعة عربية محضة أو فكرة بريطانية فإن الجامعة العربية قد تم إنشاؤها و قد حددت أهدافها، إضافة إلى كونها منظمة إقليمية، فهي كذلك ذات طابع قومي و تضم أبناء أمة واحدة و لغة واحدة .

بعد مرحلة الإنشاء و التكوين و مضى وقت طويل على ذلك هل تمكنت الجامعة العربية من تحقيق الأهداف المرجوة منها؟ و هل كانت في مستوى تطلعات الشعوب و آمالهم؟

كل هذا سنعمل على **تحليله في الفصل الثاني** من خلال إبراز أوجه **النجاح و الإخفاقات** لهذه المنظمة، فإن كانت لم تحقق ما كانت تصبو إليه.

فما هي الاستراتيجيات العربية المتبعة لتحقيق ذلك؟

خلاصة الفصل الأول:

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في الفصل الأول من هذا البحث إلى نقطة أساسية في تاريخ العرب المعاصر، تتعلق بمسألة الوحدة العربية و نشأة الجامعة العربية، فقسمنا هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين: ففي **القسم الأول** ركزنا على المحاولات الوحدوية في العالم العربي قبل ظهور الجامعة العربية، و في القسم الثاني تطرقنا إلى التركيز على جامعة الدول العربية و ذلك من خلال هيكلها التنظيمي.

بينا أيضا دور **بريطانيا و فرنسا في** في إعاقة الحركات الوحدوية العربية و كبح كل المشاريع، أما في فترة الحرب العالمية الثانية فقد بدأ العمل المنظم كما أبدت بريطانيا ليونة في التعامل مع قضية الوحدة من خلال تصريحي أنتوني إيدن و ويستون تشرشل الذين أعطيا الضوء الأخضر لبدأ التحرك من أجل الوحدة، هذه الظروف و العوامل و زيادة على الضغط الجماهيري و الشعبي العربي ساعدت في تحريك الدبلوماسية العربية و ذلك ما تبلور في دخول العرب مرحلة جديدة ألا

و هي **مرحلة المشاورات** التي مرت بين الدول العربية، و كذا بين الدول العربية و بريطانيا و أمريكا، لقد تركت هذه المشاورات آثار إيجابية استغلتها مصر التي عرفت كيف تتعامل مع الدول العربية فيما بعد، بعد دعوتها الدول العربية لمناقشة بروتوكول الإسكندرية.

ناقشت الدول العربية بروتوكول الإسكندرية و تم التوقيع عليه و بذلك اتجهت الجهود العربية نحو عهد جديد، حيث كان هذا الأخير هو أساس ما اجتمع عليه في المؤتمر العربي مارس 1945، و الذي صيغ فيه ميثاق جامعة الدول العربية ، و أعلن بعدها مباشرة **ميلاد جامعة الدول العربية** على الشكل الذي هي عليه الآن.

رأينا في هذا القسم كيف ساهمت بريطانيا و أمريكا في قيام جامعة الدول العربية، و كيف أن بريطانيا خصوصا كانت تهدف في العلن على توثيق الصلة بين دول الجامعة و العمل على وحدتهم إلا لأنها في الحقيقة كانت تسعى من خلال هذه المنظمة الإقليمية العربية.

قمنا في القسم الثاني من هذا الفصل بدراسة تحليلية لجامعة الدول العربية من حيث البنية التنظيمية و المؤسسات التي تشكلها، و هذا قصد معرفة الهياكل التي تتكون منها و الأطر القانونية و المؤسساتية التي تقوم عليها هذه المنظمة الإقليمية، و هذا لمعرفة درجة فعالية أو قصور الجامعة العربية خصوصا و أن الهياكل الرئيسية لها جاءت بمقتضى الميثاق كما أن هياكل أخرى جاءت بعد التأسيس أو فرضتها الظروف الموضوعية، و من جهة أخرى لمقارنتها مع البيانات التنظيمية لمنظمات إقليمية دولية أخرى.

الفصل الثاني

المبحث الأول: تحديات جامعة الدول العربية

تعتبر جامعة الدول العربية التنظيم القومي الوحدوي الذي استمر أكثر من خمسة عقود و هو يحاول أن يثبت قدرته على التكيف مع تطورات السياسة العربية داخل الوطن العربي، و هذه المتناقضات هي : فكرة قومية، و التحديات الخارجية التي أسفرت عن تدخلات في أنظمة الحكم لدول عربية، إلى جانب منطق القطرية و السيادة الإقليمية.

المطلب الأول:التحديات الداخلية و سبل التغلب عليها

يتضمن هذا المطلب توضيح التحديات الداخلية و الدوافع الباعثة على ظهورها، و نظرا لما لها من تأثيرات سلبية على العلاقات العربية من جهة، و جامعة الدول العربية من جهة أخرى، فإن البحث يتطلب بيان الطرق الناجعة لفض النزاعات و الخلافات و من ثم لوضع أسس قويمة تكفل لها العمل الإيجابي، كل ذلك نبحثه من خلال ما يلي:

الفرع 1:السياسات الداخلية و أسبابها:

لم تعرف أي منطقة في العالم نزاعات، كالتي شهدتها الدول العربة فيما بين بعضها البعض حتى وصلت إلى المقاطعة الدبلوماسي ة أو الاقتصادية أو الثقافية، و هذا ما يجعل الآثار السلبية و النزاع يدخل مع مندوب الدول الأعضاء في الجامعة، إلى داخل أروقتها، حيث المهاترات و الصراعات و توجيه التهم لدرجة من السوء ينبغي ألا تكون مع ممثلين للجامعة و مندوبين عنها.

و قد واجهت الجامعة هذه النزاعات و المشكلات منذ نشأتها، و لم تتوقف إلا في فترات محدودة من الزمن، لأن الدوافع التي تبعث على الخلافات كثيرة مستمرة، فإن خفي أوار بعضها فترة اشتد لهب بعضها الآخر في فترات متعددة، مع ذلك فإن المشكلات التي واجهتها الجامعة بالغة الحدة، كبيرة الخطر، إن لم تعمل الجامعة بجد لتطويق الأزمة و فض النزاعات، و إنهاء حالات الصراع.

مما لاريب فيه،فإن العلاج لأي مرض، و الحل لمشكلة لا يكون ناجعا غلا بعد معرفة الأسباب المؤدية إلى الخلافات، و سنستعرض فيما لي عددا من الأسباب على سبيل الذكر لا الحصر :

أسباب الخلاف:

تتعدد أسباب الخلاف حسب نوعية مصادرها، فمن الأسباب ما تكون فكرية و اجتماعية و منها ما تكون أمنة، و منها ما تكون إدارية.

1 **الأسباب الفكرية و الاجتماعية:** نستعرضها فيما يلي:

أ - التياران المتصارعان على سياسة الجامعة، فالتيار الأول هو التيار القوم الذي يدعو إلى الفكرة القومية، حيث أن الفكرة من إنشاء الجامعة، الوحدة العربية التي يطمح الشعب العرب لتحقيقها، فهي أمله المنشود، فالجامعة تحقيق لإرادة الوحدة.

و التيار الثاني هو التيار الوطن الذي يدعو إلى الفكر الوطني و مبدأ السيادة حتى وصل المر بأهل التيار إلى التزمت السيادي، كانوا يؤكدون على مبدأ الإجماع في التصويت على القرارات التي تصدرها الجامعة، و حتى إذا صدرت القرارات فإنها عندئذ تكون غير ملزمة إلا برضا الأطراف المتنازعة، و قد سيطر هذا الازدواج على حركة الجامعة و نشاطاتها.

ب -التناقضات التي وقعت بها الحكومات العربية (بعضها) للتناقض الحادث بن التيارات الوطنية داخل بلدانها، و على الأخص ما تعلق بنظام الحكم، و المذاهب الساسة و العقيدية المنتشرة في كثير من البلاد العربية التي تصل في كثير من الأحيان إلى الثورات أو الانتفاضات أو الانقلابات.

ج -الحروب الأهلية التي تثور في عدد من الدول العربية، بفتنة داخلية تعمل على تحقيق مصالح الأثرياء المغرضين المتنفذين، أو للدفاع عن مصالح نظام الحكم، أو بدعوة طائفية أو عنصرية أو عقيدية، و قد تكون الفتنة خارجة تعتمد على أولئك الانتهازيين الذين يصطادون في الماء العكر لتمرير مصالح العدو في تلك البلاد العربي.

د -الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و التعليمية المختلفة في أكثر من بلد عربي بالإضافة إلى تخلف صناعي و تقني، مما يجعل الدولة فقيرة و قد تشكلت أمامها أزمة خانقة تحتاج إلى من يمدها بالنفس الطاهر النقي.

ه -انعدام التضامن العربي، و الأنانيات التي يندفعون وراءها بحجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، فتقف الدولة الغنية مكتوفة اليدين أمام دولة فقيرة بحاجة إلى من يتضامن معها. فلما لم تجد تضامنا و معونة من الدول الغنة، كانت سببا للخلاف فيما بينها.

و -انقسام القادة العرب إلى تقسيمات مختلفة منها الرجعي و منها التقدمي، و عدم وجد أنظمة حكم مستقرة لغياب الديمقراطية الحقيقية التي عن أفكار الشعب بأحزابه و هيئاته.

2 **الأسباب الأمنية:** و تأتي في مقدمتها: قضية فلسطين و التوسع الإسرائيلي في المنطقة العربية بعد حرب هزيمة حزيران (جوان) 1967م و حرب 1973م، و ما بعد ذلك من عمليات عدوانية شنها العدو الصهيوني على جنوب لبنان إلى غير ذلك من الاعتداءات التي لم تنقطع بعد.

و قد اتخذت الجامعة عدة قرارات من أهمها: عزم دول الجامعة العربية على مواصلة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، و رفض أي مشروع لوح بتقسيم فلسطين، أو تأسيس كيان يهودي فيها، و عدم الصلح أو الاتفاق مع العدو الإسرائيلي، أو تأسيس كيان يهودي فيها، و عدم الصلح أو الاتفاق مع العدو الإسرائيلي. و ينص البيان الصادر عن مجلس الجامعة في دورته الثانية عشرة عام 1950م على "أنه لا يجوز لأي دولة عربية من دول الجامعة أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو اقتصاد أو عسكري مع إسرائيل،

و أن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فورا منفصلة عن الجامعة العربية، طبقا للمادة (118) من ميثاقها...."

و لكن الرئيس "بورقيبة" طرح مشروع الصلح عام 1965، فاعتبر خارجا على الإجماع العربي، و حدث ما حدث في ذلك الوقت.

ثم قيام مصر بالصلح مع إسرائيل و اتخاذ العرب موقفا معاديا لها، و على إثرها تم فصل مصر من الجامعة العربية، و نقل مقرها غلى تونس، و علاقات الأردن الودية مع إسرائيل.

ثم قيام دولة قطر بالاتفاقيات الاقتصادية، و قبول عقد المؤتمرات اليهودية في المملكة المغربية و إقدام موريتانيا على رمي نفسها أمام أقدام اليهود، فهذه المخالفات سببت تصدعا و انقساما و شرخا في الصف العربي.

و السبب الثاني: يتعلق ببنود معاهدة الدفاع المشترك، حيث أصابها التجميد، و عدم وجود بديل عنها "و خنق إحدى القوى العسكرية العربية الرئيسية، و حصار قوة

عربية اخرى، و وجود عسكر أجنبي كثيف في أكثر من مكان داخل الوطن العربي (الخليج) [1]

و السبب الثالث: يرجع إلى دعوة بعض الدول الأعضاء إلى إيجاد جيش دفاعي عربي، و سلبية أطراف أخرى تخوفا من أن يصاب استقلالها بأذى أو تمس سيادتها الوطنية بسوء ثم ما تعلق بتجميد ما جاء في بروتوكول الإسكندرية، انطلاقا وراء المصالح الأنانية، و عدم الاستجابة للمصالح العامة للجامعة العربية.

و السبب الرابع: يعود إلى عقد معاهدات و اتفاقيات مع دول أخرى من قبل بعض الدول العربة، تلك الدول التي تؤذي دولا عربية بمصالحها الحيوية الاقتصادية و السياسية و العسكرية، ناهيك عن بث التفرقة بنشر الدعوات المخربة التي تقصد بلبلة الرأي العام و انقسام البلد الواحد على نفسه فمن كان وراء ذلك ؟ الوجود العسكري في ذاك البلد العربي الذي أبرم اتفاقا مع تلك الدولة الأجنبية، في الوقت الذي خالف فيه ميثاق الجامعة.و إذا كان الشعب العربي يؤكد على نفسه ضرورة مكافحة الاستعمار بكل أشكاله، فماذا تعني الاتفاقيات و المعاهدات مع المستعمر المستغل لخيرات

---

[1]– أنظر التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة و الوطن العربي: بيروت، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: ط:1/مار س1994م

و ثروات الوطن العربي، و لا يخفى علينا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج العربي، محاولة أن تسلخها تدريجيا بقضاياها عن النظام العربي ككل، فشجعت على طرح أفكار مفادها: (التعبير عن الذات الخليجية، بإيجاد ثقافة خليجية، و اقتصاد خليجي، و أمن خليجي) و لتمرير مكائدها و مؤامراتها أدخلت العراق في حرب مع إيران، ثم حرب الخليج، و كأن دول الخليج لا علاقة لها بالأمة العربية، و لا بالأمن الجماعي، و لا التنمية القومية العربية، و لا الصراع مع اليهود.

كما أنها استنزفت النقد الخليجي بإغراق هذه البلدان بأحدث الأسلحة، و الخبرة الفنية و أجرة الحماية العسكرية.

و هذا الوضع من تراكم مكثف للقوات الأجنبية في منطقة الخليج، ما كان من إيران إلا أن تجعل من نفسها كشرطي في الخليج العربي، و تفرض تهديدا على الأقطار العربية المطلة عليه ، و قد ظهر منها أن قامت بممارسات عسكرية كاستيلائها على ثلاث جزر في مدخل الخليج عام 1991م (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى). و بوجود عسكري لها في "عمان" في الوقت الذي شاركت بإرسال قات معها الأمم المتحدة إلى لبنان. و دعمت علاقاتها مع سوريا[1]

[1]- أنظر: مطر جميل، و هلال علي الدين، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص: 240 و ما بعدها

3 -**الأسباب الإدارية و المالية:** تبدو الأسباب الإدارية و المالية في الأمور التالية:

أ -الصراع على استلام زمام القيادة، و استلام كرسي الحكم في داخل الجامعة، و هذا ما حدث بين مصر العراق.

ب -و يحدث الخلاف كذلك "عندما يعمد رئيس عربي إلى اختراع لقب لا تعترف به الأنظمة، و يعين نفسه رئيسا للنظام العربي، كما فعل "الملك الحسن الثاني" حين نصب نفسه رئيسا للقمة العربية، و بالرغم من أن ميثاق الجامعة لا يسمح بهذا الوضع، فمثلا هذا الأمر قد يزيد من عمق الخلافات بين الدول الأعضاء في الجامعة، كما قد يحدث خلطا بين الأمور القومية، و المسائل القطرية في حسابات و سلوك رئيس القمة.

و من ناحية أخرى يخشى أن تؤد بيانات و مواقف رئيس القمة العربية إلى تفسيرات دولية، أو تستخدمها الدول وفقا مصالحها، و لأغراض أخرى"[1].

ج -تناقض الاهتمام العربي بالجامعة العربية، و لا يقتصر الأمر على ذلك، بل يصل إلى حد الهجوم المكثف عليها من بعض الدول العربية، مثال ذلك:

---

[1]- و قد حدث ما لم يكن بالحسبان، عندما أعلنت إسرائيل يم 26-11-1985 أن " الملك الحسن الثاني" ملك المغرب مستعد للاجتماع مع ""شمعون بيريس" من اجل تسوية قضايا الشرق الأوسط. و في ذلك الوقت كان "الحسن الثاني"رئيسا لجامعة الدول العربية: انظر : المرجع السابق، ص: 184.

" التقارب المصري التونسي" الذي أعقب توتر العلاقات "الليبية-التونسية- في نهاية عام 1985، و على الرغم من وجود مقر الجامعة في تونس، فإن إقدامها على هذا التقارب أو الموافقة بتشجيع من الجزائر يدل على أنها لم تضع للجامعة كبير الأهمية.

د- سلوك مجلس التعاون الخليجي في مجالس الجامعة، و ما يتعلق بأولوية الاهتمام بمجلس التعاون على حساب جامعة الدول العربية، مما أدى ببعض الدول الأعضاء ألا تسدد حصصها في ميزانية الجامعة، و التوقف عن تنفيذ قرارات الجامعة، خاصة فيما يتعلق بالتنمية القومية المشتركة و رفضها للمشاركة في دورات استثنائية تدعى للانعقاد و الأمثلة على ذلك كثيرة[1].

هـ- التفاوت ف توزيع أنصبة الأقطار العربية في الميزانية، بانفراد قطر من الأقطار العربية في معظم مراحل عمر الجامعة، بنصب كبير من الميزانية، مما أدى إلى إضعاف الاستقلال الذاتي للجامعة و حينما تقرر تعديل الأنصبة على ضوء التغيرات الاقتصادية التي شملت بنية الجامعة، كان من الطبيعي أن تحمل الدول التي حظيت

[1]- لمزيد من الاطلاع: أنظر المرجع السابق، ص183.

بالثروة النفطية، النصيب الأكبر من الميزانية. و لكنها لست على درجة عالية من الكفاءة التي تخولها تقديم الخبرة الفنية و البشرية التي ناسب مع مساهمتها المالية.

الفرع 2 :طرق تسوية النزاعات في الجامعة:

تعرضنا فيما سبق إلى قضية تسوية النزاع بين المتنازعين من الدول الأعضاء و ذكرنا ما جاء في المادة الخامسة منن الميثاق التي تنص على " لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينها خلاف(لا يتعلق باستقلال الدول أو سيادتها أو سلامة أراضيها، و لجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا و ملزما، و في هذه الحالة لا يكون للدولة التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس و قراراه، و يتوسط المجلس ف الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، و بين أي دولة أخرى من دول الجامعة أ غيرها للتوفيق بينهما، و تصدر قرارات التحكم و القرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء".

و بصدد هذا الموضوع قول عزيز شكري:"من هذه المادة نفهم أن الميثاق أعطى للمجلس اختصاصين: احدهما تحكيمي (على غمض التعبير) يمكنه إصدار قرارات ملزمة، و الآخر توفيقي يمكنه إصدار قرارات ذات صفة توسطية أو توصوية.

زيادة على ذلك، فإن الميثاق- في هذا المحل بالذات-قاصر قصورا فظعا،و كل ما جاء فيه أمنته على جواز تعديل ميثاق الجامعة لعدد من الأغراض منها إنشاء محكمة عدل عربية" [1]. مهمة هذه المحكمة النظر ف قضايا النزاعات إذا لم يمكن تسويتها بالطرق السلمية التي ذكرناها سابقا.

إذن: إن ميثاق الجامعة لم نص على وسيلتين لحل النزاعات الدولية:

الوساطة و التحكيم

إلى جانب هاتين الوسيلتين لجأت الجامعة إلى وسائل أخرى منها:

تقصي الحقائق و المساعي الحميدة لفض النزاع، و مصالحة الأطراف.

[1]- شكري عزيز، محكمة العدل العربية المرتقبة، شؤون عربية، العدد:4/جوان 1981م، ص:57-70، و علل الدكتور شكر هذا القصور ما استهدفته الجامعة عند إنشائها، و هو تجميع الأقطار العربية المستقلة أو شبه المستقلة في منظمة دولية بغض النظر عن طرق تسوية النزاعات أو رد العدوان أو كيفية تحقيق التعاون الاقتصادي و الاجتماعي بين الدول العربية.

و لكن: يتوجب على الجامعة استحداث وسائل ناجعة و مفيدة لتسوية النزاعات تتفق و المنطق الحدث، و مستجدات العلم، و ما في المجتمع من قيم و أعراف يمكن بالاعتماد علها تسوية النزاعات بين الأقطار العربية.

أما إذا استعصت الأمور على المصلحتين، فلا بأس من استعمال وسائل الإصلاح المادية التي لا مناص من العمل بها، كالعزل بن الأطراف المتصارعة بواسطة قوات عربية مشتركة طالما أنه لا توجد محكمة عدل عربية، و تأخذ هذه القوات مهمتها من غر أن تلحق أدنى أذى لأي من الدولتين المتنازعتين، و لا سأم من مجلس التحاكم و التحكيم لإصدار قرارات ملزمة لقطع دابر الفتنة.

من أجل ذلك:

بات على المجلس أن تتوسع صلاحياته لاستعمال أسالب جديدة في تسوية النزاعات، نذكر من ذلك:

1 ما يجري عليه العمل عند حل النزاعات ذات الأهمية، حيث تعرض على مؤتمر القمة للملوك و الرؤساء العرب، بعد دراسة المسألة و تحضرها من قبل وزراء

الخارجة، و قد كان لهذا الأسلوب من تسوية النزاعات أثر كبير في الحل الإيجابي.

2 أن لا يقتصر مجلس الجامعة في حل المشكلات على أسلوب واحد، بل على عدة أساليب بالنسبة لحالة النزاع الواحد، فقد تصلح وسيلة المساعي الحميدة مع دولة، بينما تحتاج الدولة الأخرى إلى وسيلة تقصي الحقائق و بيان الأسباب للوصول إلى قناعات شخصية، حيث ينفع الصلح عندها ، و هكذا...

3 اعتماد التحكيم كوسيلة ترضى فيها جميع الأطراف العربية، و هذه وسيلة و غن لم تلجأ إلها الجامعة إلا مرة واحدة في حالة النزاع السوري–اللبناني عام 1949 م بفضل الوساطة السعودية–المصرية. إلا أنها وسيلة ناجحة يمكن الاعتماد عليها.

4 و لا بأس من اللجوء إلى التسوية السياسية–الدبلوماسية، حيث توفر لها حرية واسعة في الحركة و التدبير، و التصرف و الالتزام، فقد وصل الوعي العربي –اليوم – إلى درجة لا بأس بها من النضج و الوعي تمكنه من الاطمئنان لمساعي المصلحين من مواطني هذه الأمة.

المطلب الثاني: التحدي الوطني للفكر القومي و الوحدة العربية

الفرع الأول:الاتجاهات السائدة في الجامعة:

إن مطلب الوحدة (الاتحاد) العريبة، و إن لم ينص ميثاق الجامعة صراحة على تحقيقها على اعتبار أنها هدف من أهداف الجامعة العربية، و لكن الهدف الأصيل –و لو كان بعيدا–يبدو من خلال ديباجة الميثاق. فالجامعة أنشئت لتوثيق العلاقات، و تمتين الروابط بين الدول العربية، على أساس احترام استقلال و سيادة البلاد العربية، و توجيه جهودها إلى ما فيه من صلاح أحوالها،و تامين مستقبلها و تحقيق آمال أهلها.

أما إذا وجد من يعترض على هذه المقولة فإن اعتراضه مرفوض، لأن مقومات الأمة العربية واحدة في كل الأقطار العربية، و أن هذا التقسيم و التجزئة للعالم العربي إلى دويلات، و هو من صنع المستعمر بموجب اتفاقيات مغرضة رتبها الاستعمار لنفسه حتى يسهل عليه استغلال و استثمار الخيرات، و استعباد الناس. بالإضافة إلى أن

ميثاق الجامعة أتاح للدول الأعضاء مستقلة ذات سيادة تستطيع إبرام ما تشاء نمن اتفاقات التعاون مع الدول الأعضاء[1].

و من جهة أخرى يمكن القول، بأن الوطن العربي ما زال يشهد تحولا كبيرا في كل القضايا الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية، و هو إزاء ذلك في حاجة ماسة إلى التعاون بين البلاد العربية للتضامن العربي، و التكافل الاجتماعي باعتبار أن ثورات الوطن العربي تتكامل مع بعضها البعض، و مصير العرب واحد بنظر الصديق و العدو.

كما يشهد العالم اليوم أنظمة جديدة كالعولمة، و تكتلات واقعية جادة كالاتحاد الأوربي لذلك فإن الواقع المعيش الذي تشهده الساحة الدولية هذا العصر، يجعل وحدة (اتحاد) العرب حتمية لازمة لا غنى للعرب عنها، إذا أرادوا مساومتهم بالأمم الأخرى على مبدأ التقدم و القوة.

فواقع الأمر : تتسم طبيعة الجامعة العربية بالازدواجية، بين القطرية و القومية، و ما بين الإقليمية و القومية، "فالجامعة ليست تنظيما إقليما فحسب، و لكنها تنظيم

[1]– انظر المادة (9) من الميثاق التي تنص على أن لدول الجامعة العربية الراغبة في تعاون أوثق و روابط أقوى مما نص عله الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقق هذه الأغراض.

إقليمي قومي، فمع أن ميثاق الجامعة كان انتصارا للفكرة العربية الشاملة، و رفضا لمشاريع الوحدة الجزئية، فإن ميثاق الجامعة انطلق من احترام سادة الدول الأعضاء،و لم جعل من الجامعة أداة للوحدة، بل جهازا للتنسيق بين الأقطار العربية في إطار المحافظة على سيادتها و استقلالها، و تمثل ذلك ف النصوص المتعلقة بالتصويت و التي تشترط الإجماع في أغلبية قرارات الجامعة، و أن القرار الذي لا يحصل على الإجماع لا لزم إلا من وافق عله، كما أن الميثاق استبعد أحد بنود بروتوكول الإسكندرية الذي ينص على أنه لا يجوز لأي دولة عربية أن تنتهج سياسة تضر بسياسة الجامعة، أو سياسة دولة عربية أخرى"[1].

و لكن هذا لا منع أبدا من السعي الحثيث لإقامة وحدة أو اتحاد للم الشمل و توحيد الكلمة لأن قيام وحدة أو اتحاد لا تؤثر على سيادة أي دولة من الدول العربية و لا على استقلالها، بل إن في الاتحاد قوة، و تفضيل للمصلحة الجماعة للأمة على الأنانيات الفردية.

---

[1]– عبد المنعم أحمد فارس، جامعة الدول العربية، دراسة تاريخية سياسية: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1/ ماي 1986م، و انظر هلال علي الدين، الجامعة العربية كتنظيم إقليمي، الأبعاد السياسية، مجلة شؤون عربية، العدد: 13/ مارس (آذار)، 1982م، ص27.

يقول "المنذري": "و مع تأسيس جامعة الدول العربية، فقد جاءت من أجل دعم و تنمية العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بين الأقطار العربية، انطلاقا من وحدة الأمة العربية و مصير شعوبها المشترك،فهي و الحال هذه منظمة قومية تتجاوز في أغراضها صيغة المنظمات الإقليمية المتعارف عليها دوليا، ذلك أن المعيار الجغرافي وحده ليس واردا في هذا الخصوص بدليل أن الرقعة الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط تشمل مزيجا من الدول، فلن تُقبل عضوية تركيا مثلا لوجود معيار سياسي إلى جانب المعيار الجغرافي، و هو فكرة القومية العربية"[1].

و يؤكد هذه المقولة "محي الدين" بقوله:" نشأت الجامعة العربية في 22 مارس 1945م تعبيرا عن الإرادة القومية، و تجسيدا لآمال الأمة العربية، و تجميعا لقواها و توحدا لنضالها في سبيل تحريرها من نير الاستعمار، و حفاظا على تراثها الذي هو مناط شخصيتها الحضارية، و وعيا بالمصير المشترك و استشرافا للتقدم الاجتماعي عن طريق التعاون و التبادل، و العمل العربي المشترك "[2].

[1]– المنذري سليمان، تطور الهيكل التنظيمي للمؤسسات العمل المشترك: بيروت، مجلة شؤون عربية، العدد: 6/أوت (آب) 1981 م، ص19.

[2]– محي الدين صابر، علاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة، مرجع سابق، ص 7.

و ما يحدث في أروقة الجامعة من مناقشات و مباحثات حول الوحدة فإن الواقع هو الذي يعطي الصورة الحقيقية لعدم توصل الجامعة أو الاتحاد و هو الذي يبرز على شكل تيارين متصارعين هما[1]:

1 **التيار القطري:** الذي يكرس التجزئة في كل بلد عربي، و يسعى إلى إقامة مع البلدان العربية الأخرى على أساس من القانون الدولي بن دول ذات سيادة.

و لهؤلاء حجتهم التي تبدو فيما يلي:

أ - رغبة الحكام في الاستمتاع بالاستقلال الحديث، و الاستئثار بسلطة الدولة.

ب - خشية الدول الغنة من مشاركة الفقراء في ثرواتها.

ج - التنافس بين الزعامات و الحكام على النفوذ و السلطان.

د - ما غرسته - و تغرسه- القوى الخارجية من بذور التفرقة و الخلاف بين بعض هذه الدول لتوجد مصادر للنزاع الذي لا تنتهي إلا بالتضامن و الاتحاد.

2 **التيار القومي، (التوحدي):** الذي سعى إلى مزيد من التنسيق و التكامل بين البلدان العربية، وصولا إلى شكل من أشكال الوحدة.

---

[1]-أنظر عبد المنعم أحمد، المرجع السابق، ص: 8-10.

و حجة هؤلاء في مطلبهم تبدو فيما يلي:

أ -وجود مقومات الأمة العربية الواحدة، في الماضي و الحاضر و المستقبل.

ب -تحديات التغيير الداخلي، لا يمكن تجاوزها و التغلب عليها إلا بالتضامن القومي.

ج -تحقيق مستقبل زاهر، و رفاهية للشعب العربي، منوطة بالتنمية الشاملة و التعاون، التي لا تؤتي أكلها إلا بالعمل العربي الجماعي، و لن تصل الأمة إلى ذلك إلا بالوحدة أو الاتحاد.

د - استقرار الأمن و النظام الإقليمي ضد الأخطار الخارجية، و مواجهة التكتلات الدولية.

و هذان التياران ظهران في كل نشاط عربي، و في كل منظمة عربية، و هذا الظهور يبدو بشكل مباشر في بعض الأحيان، و بأشكال مستترة غير مباشرة في كثير من الأحيان، فتصارعهما أصبح سمة من سمات النظام الإقليمي العربي، و العلاقات السياسية العربية.

و لكي تتغلب الجامعة على هذا التصارع، و تسعى لما أفضل و أحسن للدول العربية، أن تصف حكامها بالإرادة الصادقة، و العمل المخلص الجاد لوضع خطط

مستقبلية واضحة المعالم و الأهداف، و الطرائق و الوسائل، كي يتم إنجازها و تنفيذها بجدارة و فعالية و إيجابية، و في الوقت نفسه لتحقيق الآمال المعقودة من قبل الشعب العربي على التضافر و التكامل و التضامن و التعاون في أمة واحدة لها وزنها المادي، و قيمتها المعنوية على الصعيد الدولي.

الفرع 2: الجامعة العربية و وحدة الأمة:

يختلف الفقهاء القانونيون الذين تكلمون عن الوحدة: ما الشكل الأمثل للتضامن العربي، في النظام العربي الواحد، حتى يكون بناؤها متينا صامد؟

و في الحقيقة فقد برز اتجاهات مختلفان حول شكل الوحدة العربية المطلوب تحقيقها.

الشكل الأول: يبدو واضحا بالوحدة الفيدرالية أو الكونفدرالية بين الأقطار العربية، و هذا الاتجاه تبنته الحكومة السورية قديما، و دافعت عنه أثناء النقاش في الجامعة العربية.

و يتضمن هذا النوع من الوحدة سلطة عليا تفرض إرادتها على المنضمة إليها و بذلك تفقد–الدولة المنضمة– على استقلالها و سيادتها، و هذا ما فضلته دول عديدة من الدول الأعضاء.

و الذي يراه الباحث الأخذ بعين الاعتبار و الاهتمام إلى ما يلي:

1. القيام بدراسات علمية و أكاديمية و سياسية و اقتصادية للتجمعات الشعبية الناجعة.
2. دراسة الأسباب و العوامل الناجعة لقيام وحدة قوية أبدية.
3. دراسة الأسس الناجعة التي قامت علها الاتحادات الدولية الحالية.
4. دراسة الأسباب التي أدت إلى انفصال الوحدة المصرية–السورية، و عطلت قيام الاتحاد المغاربي، و جعلت اتحادات أخرى في خبر كان.
5. إيجاد المناخ الملائم لقيام اتحاد ناجع، لقناعة الكيانات التي لا ترغب بهذا الاتجاه حتى تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح جامعة الدول العربية التي أثبتت جدارتها على الصعيد الإقليمي، ألا و هو إتحاد الإمارات العربية في منطقة الخليج العرب، لأنني رأيت فعاليته و نجاعته و إيجابياته عن كثب رأي العين،

و ذلك من جميع النواحي (الاقتصادية و السياسية و الأمنية و الاجتماعية و الثقافية و العلمية....).

فإذا اتخذت الجامعة مسيرتها الوحدوية بقناعة و إخلاص، و إرادة صادقة، على ساس علمية مدروسة، و أهداف قويمة سامة، استطاعت تنفيذ نظام عرب مشترك، و عمل عربي جماع مثمر و بالتالي تتحقق أهداف الجامعة في:

- ❖ تعاون عربي، و تضامن قومي، و سياسة قومية محترمة.
- ❖ صيانة السيادة و الاستقلال لكل الدول العربية على حد سواء.
- ❖ المحافظة على الأمن و السلم العربيين في العالم.
- ❖ تحقيق المصالح العربية، للعمل على إيجادها نشيطة فعالة للجميع، و الوقوف على دوام العلاقات الأخوية الطيبة على مستوى الحكومات فيما بينها، و كذلك الحكومات و مواطنيها، و ربط أعضاء الاتحاد بطريقة فعالة تحقق المرونة في العمل، و اللامركزية في التنفيذ.
- ❖ قيام علاقات وطيدة مع المنظمات الدولية الأخرى، على مبدأ المساواة في جميع الحقوق و الواجبات، فليست المنظمات الدولية بأحسن من الجامعة العربية بعد الاتحاد.

المطلب الثالث: التحديات الخارجية و سبل مواجهتها

عرفت المنطقة العربية تحديات مستمرة باستمرار سواء كانت إقليمية أو دولية، و قد اتخذ العرب تجاهها مواقف متعددة، بدأت بموقف المقاومة العسكرة كما هو الحال مع العدو اليهود، و بعض دول الجوار، و موقف السلم أو بالأحرى الاستسلام و خاصة مع العدو اليهودي، و موقف الحذر تارة و الولاء تارة أخرى تجاه التحديات الخارجية المهيمنة.

و يتجلى ذلك بدراسة: طبيعة التحديات و مجرياتها.

يمكن تقسيم هذه التحديات إلى نوعين:

الفرع 01: التحديات الدولية: كانت هذه التحديات التي واجهت العالم العربي على شكلين:

الشكل الأول: الاستعمار أو الانتداب أو فرض النفوذ على غالب الدول العربية التي عانت من أشكال هذا التحدي معاناة شديدة، أدت بالدول العربية إلى القيام بالثورات التي كلفتها الموال و الرجال و الاضطرابات و القلاقل، فلم تهدأ الثورات و الانتفاضات

حتى نال جل الدول العربية الاستقلال، و لكنها تأثرت بما اتفقت عليه فيما بينها كاتفاقية سايكس بيكو و ما شابهها، حيث أصبحت بلاد الشام دولا متعددة (سورية ، لبنان، فلسطين ، الأردن) ليتمكن المستعمر من تنفيذ أغراضه فيما بعد، لأن أطماعه لم تنته بعد.

و جرى الأمر كذلك على الدول العربية الواقعة في الشمال الإفريقي، مناطق نفوذ كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال.فقسمت المنطقة غلى دول ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب ، موريتانيا، الصحراء الغربية) كل ذلك لتطبيق المبدأ القائل "فرق تسد".

الشكل الثاني: الهيمنة و الاستغلال إثارة الفتن و العداوات، فظهرت بمظاهر متعددة هي:[1]

1 محاولات الهيمنة بطريق غير مباشر-أي لا عسكري- و إنما هو سياسي فكري، لتمرير الأخطار و المبادئ و السياسات الخداعة التي تسهل له أطماعه في ثروات الوطن العربي.

[1] – لمزيد من الاطلاع أنظر: التحديات الشرق أوسطية الجديدة و الوطن العربي، مرجع سابق، ص: 79-83.

2 -محاولات بث التفرقة بين البلدان العربية، و إثارة الفتن الممزقة للوحدة الوطنية بالذات الفتن الدينية و المذهبية و العرقية و الطائفية، التي تحرق نيرانها الأهل و الإخوان، فتظهر الصراعات و النزاعات العربية-العربية كي تتدخل -الدول الأجنبية- بحجة إنهاء الصراع، لتفرض الوصاية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي جرى التنازع فيما بينها.

و قد توهم البعض بأن حقوقهم القديمة المهدورة جب إعادتها، فتلبي تلك الدولة الخداع و المكر فتشتعل نيران الحروب بين الأشقاء و الجيران كي تستنفذ ما في المنطقة من خيرات و ثروات و تبسط نفوذها على المنطقة عسكريا، كما هو الحال في الخليج و العراق.

و لا تكتفي بذلك و إنما تحرش دول الجوار للمنطقة العربية ، بإثارة الفتن و الحروب لتتدخل فتدعم دول الجوار، من أجل إضعاف الدول العربية، و لا يكفيها كل هذه الأعمال، بل إنها تقوم-إعلاميا- بإضعاف الدور العربي في الساحات العربية، كما تقف موقفا محايدا لعدد من الدول العربية في المنظمات الدولية.

كل هذه الوسائل التدميرية التخريبية تتحدى بها الدول الكبرى العرب، فتقف عقبات كأداء في وجه نشاط الجامعة العربية.

الفرع 2: التحديات الإقليمية: أما التحديات الإقليمية فهي الضغوط و المصالح و الأنانيات و الأطماع ثم الاعتداءات التي تمارسها الدول المجاورة (تركيا –إيران) ثم العدوان الإسرائيلي الذي لم ينقطع حتى يومنا هذا، و سيستمر إذا لم يتحد العرب، و يقفوا وقفة رجل واحد، و هم يبنون وحدة الصف على التنمية و التقدم العلمي و التكنولوجي و العسكري و السياسي.

أما إيران، فقد اتخذت مواقف عدائية من النظام العربي، و صلت إلى حد الاستيلاء على جزر عربية في الخليج العربي، ثم إلى وجود عسكري في عمان، ثم إلى هجرة سكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، و التحدي الأعظم الحرب الإيرانية–العراقية، التي كانت سببا في تمزيق و تفريق أعضاء النظام العربي ما بين مؤيد للعراق، و مناصر لإيران [1].

---

[1]– من سلبيات الحرب العراقية الإيرانية تأييد كل من سوريا، اليمن، و ليبيا، تأيدا صريحا لإيران، و وقعت سوريا معاهدة مع إيران لمدة عشر سنوات بدأت عام 1982م، و أغلقت حدودها مع العراق فهل يوجد تفرقة بين أعضاء النظام العربي، أبشع من هذا؟!.

و بالنسبة لتركيا[1] فقد بذلت الدول الاستعمارية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، جهودا معتبرة لجذب تركيا إلى الطريق ذاته، بحجج واهية أعظم المكر و الكيد، فتارة بسبب الأكراد مع العراق، و تارة أخرى مع سوريا بسبب المياه إلى غير ذلك من التحديات التي تدك معاولها في جسم النظام العربي لتخريبه.

و التحدي السافر الذي أقض مضاجع النظام العربي، و زلزل الجامعة العربية فهو الاستيطان و الاعتداء الإسرائيلي السافر الذي غير من المواقف العربية–العربية، و كذا موقف العرب من القضية الفلسطينية، و اهتزاز و نسف المبادئ العربة المشرفة التي كان العرب ينادون بها، لتمرير مشروع النظام الشرق أوسطي، و السعي إلى عملية السلام– الاستسلام– مع إسرائيل و نذكر التحولات السياسية التي غيرت المواقف العربية في النقاط التالية:

- ❖ الموقف العربي الرافض للتفاوض مع إسرائيل، توقف الإطار الشرق أوسطي، و لكن هذا الرفض بدأ بالذوبان لتنفرج الأزمة، و خاصة الحرب العراقية الإيرانية، أما على صعيد العلاقات العربية – الإسرائيلية التي كانت سببا في

[1]– تركيا هي الدولة الوحيدة من حلف شمال الأطلس التي لها حدود برية مع الوطن العربي (العراق، سوريا) و فيها قواعد عسكرية للحلف، و لأمريكا، و لها علاقات وطيدة مع إسرائيل و تربطهما معاهدة عسكرية و يحتمل دائما انحيازها لإسرائيل ضد العرب.

تبلور البعد الشرق أوسطي على المنطقة، يبدو في الأعمال الحكومة الآتية:-

هزيمة العرب في حرب 1967م، ثم حرب 1973م.

- ❖ زيارة "السادات" إلى القدس في عام 1977م
- ❖ توقيع اتفاقيتي: كامب ديفيد عام 1978م، و معاهدة السلام عام 1979م.
- ❖ الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي في 13 سبتمبر 1993 [1]
- ❖ حرب الخليج في أوت 1990، أضعف من حدة و مناعة الرفض العربي مما أدى إلى سقوط العراق لقمة سائغة بن مخالب الدول العظمى و من معها من المارينز...

و بذلك استجدت الأعمال في طريق التسوية السلمية (الاستسلامية) للصراع مع إسرائيل حيث تبلور البعد شرق أوسطي على المنطقة، فبدأت المناقشات و الإيديولوجيات و الأفكار السياسية، بعيدة عن أروقة جامعة الدول العربية.

[1]- يتصور البعض أن هذا الإنفاق هو بداية للسلام، حيث أنه يقوم على فكرة المرحلة الانتقالية و الحل النهائي، و لكن الحقيقة أن هذه الاتفاقات و المعاهدات و المفاوضات ليست من باب الخداع و التضليل للنظام العربي، و سوف تستغرق هذه المفاوضات عشرات السنين بلا جدوى لوجود جبهة الفلسطينيين المعارضة للحل السلمي، و قوى اليمين الإسرائيلية المتطرفة، و لا يمكن إرضاء هؤلاء أو أولئك، فالوصول إلى نقطة توازن مسألة معقدة و غير مضمونة إلى حد بعد.

و في ظل هذه المناقشات الأكثر تعقيدا لعملية السلام سوف يطول الزمن للوصول إلى تسوية نهائية، و قامت الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة في سبتمبر 2000 لتدل على أن الطرق الموهومة بالسلام لن تصل في النهاية إلا إلى طريق مسدود، و لن يعدل ميزان القوى إلا وحدة النظام العربي الذي يؤيده جيش عربي موحد.

المبحث الثاني: إنجازات و إخفاقات جامعة الدول العربية

المطلب الأول: إنجازات جامعة الدول العربية

للجامعة فضل كبير على العرب من وجهات متعددة، فقد أخذت دورا مجديا في تنمية الشعور بوجود الأمة العربة، من خلال تطور الكفاح الوطني العربي، و استقلال البلدان التي كانت تحت نير الاستعمار، و بعدها حاولت أن تأخذ دورا مجدا لقيام وحدة عربية. و جاء ميثاقها معبرا عن أماني و طموحات الأمة العربية في الوحدة و التنمية و التعاون العربي الجماعي المشترك. و لكن -و للأسف- واجهتها قيود، و وقفت في وجهها عراقيل لتحد من طموحها، و تبعدها عن أهدافها.

و لقد تجلت أهداف الجامعة بأسس ثابتة، و قواعد متينة للانطلاق نحو تحقيق: "التعاون و الاستقلال و السلم و الأمان و التعاون العربي و النظر في المصالح العامة لكل الدول العربية.

الفرع الأول:موقف الجامعة من الاعتداءات الخارجية:

لم تقف الجامعة تجاه الوجود الأجنبي في البلاد العربية، و لم تغفل عن الاعتداءات الاستعمارية عليها، لأن المادة 6 من الميثاق تنص على الوقوف إلى جانب الدولة العربية المعتدى علها، و سنذكر بإيجاز جوانب من نشاط الجامعة التي تتعلق بالموضوع:

1. **الاستعمار الإيطالي لليبيا:** و الخطط الاستعمارية الرامية إلى تقسم "ليبيا" إلى ثلاث إدارات(بريطانية: برقة، فرنسية: فزان، إيطالية: طرابلس) فكان موقف الجامعة كالتالي:

- ✓ مطالبة مجلس الجامعة في جوان 1945م من وزراء خارجية الدول الكبرى، الاشتراك في اللجنة التي تقرر إرسالها إلى "ليبيا" لاستطلاع رأي شعبها، و أوصى المجلس الأمين العام باتخاذ الإجراءات الشخصية إذا لم توافق الدول كبرى على اشتراك الجامعة في اللجنة.
- ✓ في سبتمبر 1945م قدم الأمن العام إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى مذكرة مفادها رغبة الشعب الليبي في بقاء بلاده موحدة، و أن تكون حرة في إدارة شؤونها، و أن تصبح عضوا في جامعة الدول العربية.

- في 18أفريل، قرر مجلس الجامعة إرسال مذكرة إلى الدو ل التي ستشارك في مؤتمر الصلح مع إيطاليا، تتضمن حق الشعب الليبي في تقرير مصيره عن طريق الاستفتاء الحر، تحت إشراف الجامعة العربية و الأمم المتحدة.
- في أفريل 1949 م، سارعت الجامعة إلى إحباط مؤامرة تقسيم ليبيا إلى 3 دوائر.

2 محنة الجزائر: لم تتوقف الاعتداءات الفرنسية على الجزائر يوما، و في 08 ماي من عام 1945 م وقع اعتداء أليم على عدد من ولايات الوطن، عندها بحث الأمن العام للجامعة مع الوزير المفوض للولايات المتحدة في القاهرة هذا الاعتداء، و طلب منه تدخل بلاده لدى فرنسا.

و في أبريل 1952، طالب مجلس الجامعة بطرح قضية الجزائر أمام اللجنة الثالثة للأمم المتحدة.

و في أول نوفمبر 1954م، حيث نشبت الثورة الجزائرية، أصدرت الجامعة بنا مطولا أشادت فيه بالثورة، و ناشدت العالم مساندتها.

و في 22 أكتوبر 1956 م، لما اختطفت فرنسا خمسة من القادة الجزائريين، انعقد مجلس الجامعة في اجتماع طارئ في اليوم التالي، و قرر إرسال برقيات لكل من:"السكرتير العام للأمم المتحدة سلطان مراكش،و رئيس تونس"لاتخاذ تدابير عاجلة من اجل المحافظة على حياة المختطفين المجاهدين و الإسراع بإطلاق سراحهم.

و في 30 مارس 1957م أوصى مجلس الجامعة وزراء خارجية الدول الأعضاء أن يقوموا بزيارات للدول الأجنبية(أمركا اللاتيني ة، الدول الاسكندينافي‌ة و غيرها) قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، و الغاية من ذلك تعريف هذه الدول بعدالة القضية الجزائرية.

و في سبتمبر عام 1958م أعلن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة، عندها بادرت الأمانة العامة للجامعة. بمناشدة الدول الأعضاء للاعتراف بها، و في العام الموالي تم قبولها في الجامعة.

و في أكوبر عام 1958م قرر مجلس الجامعة وضع ميزانية سنوية لمعونة الجزائر قدرت ب: 12 مليون جنيه إسترليني.

و في 04 فيفري (شباط) 1961م، أصدرت اللجنة السياسية للجامعة لعدة قرارات لمساندة الثورة الجزائرية أهمها:

-دعوة البلاد العربية لإعادة النظر في علاقاتها مع فرنسا إذا استمرت في الاعتداء على الشعب الأبي.

-تقديم المزيد من المعونات المادية و المالية إلى الحكومات الجزائرية، و إمدادها في أقرب وقت ممكن بالعتاد الحربي و الأسلحة.

-دعوة إلى الدول العربية لتسمح بمواطنيها بالتطوع في الجيش الجزائري،و تسير لهم النقل.

-دعوة الدولة التي توجد بها قواعد عسكرية أجنبية،أن تحول دون استخدام هذه القواعد لتزويد العمليات الحربية الفرنسية في الجزائر.

-تشديد الحملة على الدول و المنظمات السياسية و العسكرية التي تؤيد فرنسا (سياسيا اقتصاديا و عسكريا) ضد الجزائر.

و ف 16 جوان 1962م ، أبلغ مندوب الجزائر في الجامعة العربية الأمانة العامة بـــــــ:

-احتمال قيام منظمة إرهابية فرنسية باقتطاع جزء من الجزائر.

-تفجير أعمال عنف للحيلولة دن إتمام الاستقلال الذي نصت عليه اتفاقية" إيفيان".

من أجل ذلك، اجتمع مجلس الجامعة-بعد يومين من الإبلاغ- و قرر ما يلي:" **إن أي اعتداء على استقلال الجزائر، أو سلامة أراضيها أو حدتها يعتبر اعتداءا موجها إلى الدول العربية كلها، و نبغي أن تقوم ببذل جمع إمكانياتها لمقاومته**".

3 **قضية اليمنيتين:** ففي 11 جان 1946م، قرر مجلس الجامعة تأييد اليمن في موقفها ضد الحكومة البريطانية.

و في جانفي (كانون الثاني) 1954م،أعلن مجلس الجامعة استنكاره لأعمال العدوان البريطاني ضد المناضلين في جنوب اليمن، و أرسل بعثة لتقصي الحقائق في اليمن.

و في مارس 1955م، قرر المجلس إثارة القضية اليمنية في مؤتمر باندونغ.

و في سبتمبر 1958م، ناشد المجلس وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة شرح القضية اليمنية في جميع الأوساط و المناسبات.

و منذ عام 1966م،تابعت الجامعة دورها إزاء العدوان البريطاني، و عملت على توحيد فضائل القوى الوطنية المناضلة في جنوب اليمن.

الفرع 2:تدخل الجامعة لفض النزاعات العربية–العربية

الصراعات العربية- العربية كانت و ما زالت، و لا ندري أتبقى على حد قول القائل: "اجتمع العرب و قرروا ألا يتفقوا". أم أن الزمن و المحن و النظام العالمي الجديد سيوحدهم و كون و ما عانوه من بلاء عاملا على وحدة الصف العربي.

و الجامعة العربية إزاء المنازعات العربية–العربية، لم تال جهدا في القيام بمسؤولياتها لحسم الصراع، و إعادة المياه إلى مجاريها، فمنها–المنازعات- ما توصلت إلى فلاح،و منها لم تتدخل فيه، و نتيجة لذلك قسم بعض الفقهاء النزاعات العربية–العربية إلى أربعة أقسام و هي:[1]

القسم الأول: نزاعات لم تدخل الجامعة في عملية تسويتها: و هي نزاعات حصلت بين الدول العربية، و لكن الجامعة لم تتدخل فيها أبدا، نذكر منها على سبيل المثال:

[1]- أنظر:ابن جديدي محمد،قرارات المنظمات الدولية و مدى فاعليتها، جامعة الجزائر، معهد الحقوق ، 1991 ص ص:237،238، و عبد المنعم أحمد فارس، جامعة الدول العربية: مركز دراسات الوحدة العربية.ط1/ماي 1986م، ص80.

مكان النزاع	السنة	الأسباب و النتائج
لبنان–العراق	1956	توزيع مكاسب النفط العراقي
سوريا–لبنان	1949	فقد سبب اجتياح دورات الجيش السوري إلى لبنان
الأردن–المقاومة الفلسطينية	1979	تمت تسويته عن طرق التحكيم المصري– السعودي

القسم الثاني: نزاعات تدخلت الجامعة بشأنها، دون نجاح في التسوية: و هي كل نزاعات حصلت بين دول عربية، تدخلت الجامعة لتسويتها، من غير نجاح نذكر منها:

مكان النزاع	السنة	الأسباب و النتائج
الأزمة اليمنية	1984	
المغرب/ الجزائر	1979	لم تظهر نتائج لتدخلات الجامعة.
العرب/بريطانيا	1979	

القسم الثالث: نزاعات تدخلت الجامعة لتسويتها بنجاح محدود: و هي نزاعات حصلت بين الدول العربية، تدخلت الجامعة لتسويتها و لكتها لم تحقق نتائج مرضية، نذكر منها على سبيل المثال:

موقع النزاع	السنة
النزاع بشأن الضفة الغربية	1950
لبنان و الأردن/الجمهورية العربية المتحدة	1961–1962
المملكة المغربية/الجزائر	أكتوبر 1963[1]

القسم الرابع: نزاعات أسهمت الجامعة بفعالية تسويتها: وهي نزاعات كان للجامعة فيها دور حاسم في التسوية، أو في الحد من تصعيدها، نذكر منها:

[1]– في مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة، في شهر جانفي (يناير ، كانون الثاني) من عام 1964 تم التقاء رئيسي البلدين، مما أدى إلى إبرام اتفاق بين الطرفين لوقف القتال، و إن كانت هذه التسوية من غير مبادرة الجامعة،إلا أن سببها انعقاد مؤتمر القمة الذي دعت الجامعة إلى انعقاده.

موقع النزاع	السنة
الكويت/العراق	جويلية 1961[1]
الحرب الأهلية اليمنية	في عام 1963 و ما بعدها
اليمن العربية/ اليمن الديمقراطية	1972
الحرب الأهلية اللبنانية	1975
مصر /ليبيا	1977

[1]– السبب تهديد العراق بضم الكويت، فأصدرت الجامعة العربية قرارا بجوب سحب القوات البريطانية من العراق، على أن نلتزم العراق بعدم استخدامها القوة ضد الكويت، و على الدول العربية أن تقدم مساعداتها من أجل تحرير الكويت.

المطلب الثاني: إخفاقات جامعة الدول العربية

و من الجدير بالذكر أن نذكر بعض المحطات التي تتعلق بهذا الموضع و هي:

الفرع 1: حرب الخليج الثانية: لم تكن حرب الخليج الثانية من فراغ، فقد سبق أن قامت العراق بتهديد الكويت لضمها إليها، و ما كان من العرب في وقفتهم في هذه المحنة إلا لقيامه على أرضية سابقة، أما الجامعة فقد رمت أمام الأزمنة موقف المتفرج، و لم تبذل أي جهد يذكر –ولو– للحد من الأزمنة، أو احتوائها قبل أن تستفحل و تصل إلى ما وصلت إليه، و لكنها تركت الأمور تجري في أعنتها حتى تفاقمت، فحدث الاجتياح و استنجدت الكويت و السعودية بمجموعة من دول الغرب مما أدى إلى تدخل قوات دولية أفرغت آلات الدمار في العراق.

و تحت ضغط مجموعة من الدول العربية تحركت الجامعة من غير أن تصل إلى أي حل يذكر.

الفرع 2: قرارات لم تجد طريقا للنجاح

-الجزائر و المغرب بشأن الصحراء الغربية:

ثار نزاع قي أدى في أحيان كثيرة إلى صدام مسلح بين الجزائر و المغرب، تسبب في سقوط عدد كبير من القتلى و الجرحى، بشأن مستقبل الصحراء الغربية بعد خروج الإسبان منها، حيث تبرز أهمية الحرب فيها بالنسبة للنظام العربي من ناحيتين:"الأولى: تتعلق بعلاقات النظام العربي بالنظام الإفريقي، إذ فضلت كل من الجزائر طرح قضية الصحراء الغربية على الساحة الإفريقية، فتسبب هذا الطرح في انقسام خطر داخل منظمة الوحدة الإفريقية، مما أثر تأثيرا عميقا على العلاقات العربية-الإفريقية، و طالبت منظمة الوحدة الإفريقية أكثر من مرة نقل هذه القضية إلى جامعة الدول العربية.

الثانية تتعلق بالتأثير المهم الذي خلقته هذه القضية على النظام غير الفرعي لشمال إفريقيا، و ه ة ما تبرزه التحالفات و التوترات الجديدة في هذا النظام، ويحتمل أن يتسع نطاق هذه التوترات مع اكتمال نقل هذه القضية إلى جامعة الدول العربية"[1].

[1]– مطر جميل، و هلال علي الدين، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص 264.

و على أية حال، فإن قضية الصحراء الغربية -مع نقلها إلى الجامعة- فإنها مازالت تشتعل كجمر تحت رماد، بحيث لو طار الرماد، لعادت النار إلى الاحتراق.

إن القضية في كل تنازع بحاجة إلى إجراءات للتسوية السلمية، و ذلك باللجوء إلى الوساطة و التحكيم الذي يقوم به مجلس الجامعة، حيث يصدر عن ذلك قرارات إلزامية، و هذا يتطلب إنشاء محكمة عدل عربية[1].

-دور الجامعة إزاء دولة إسرائيل:

ليس غريبا أن تفشل الجامعة العربية في قمع العدوان على فلسطين عام 1948م [2] مع أن للجامعة دورا لا يخفى عليه أحد، في مواجهة الكيان الصهيوني في بعض المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية، نذكر من ذلك على سبيل المثال ما له علاقة بالمجال السياسي فيما يلي:

[1]-كما أشرنا إلى ذلك سابقا، و ما سنبحثه بعد ذلك في المبحث الآتي.

[2]- و يرجع ذلك إلى إغفال في الميثاق عن بيان للتدابير التي يجب أخذها لقمع العدوان بصورة واضحة، الأمر الذي يجعله إمكانية دفع العدوان بعيد الاحتمال، فلم تكن خطط مرسومة لمواجهة الاعتداءات المحتملة، و لم تكن وسائل حربية لتنفيذ ما هناك من خطط.

-استطاعت الجامعة عدة قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية، و في مقدمة ذلك التأكيد على وحدة فلسطين، عندما أشيعت فكرة التقسيم، ففي الدورة الخامسة لمجلس الجامعة في ديسمبر 1946م، قررت الجامعة رفض مشروع التقسيم و تأسيس كيان يهودي، و أكدت على مواصلة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني.

-و على إثر صدور قرار الأمم المتحدة في نوفمبر 1947 القاضي بتقسيم فلسطين، فقد اجتمع مجلس الجامعة في ديسمبر من العام نفسه، ذو قرر رفض قرار الأمم المتحدة، و عدم الاعتراف به من أساسه.

-استطاعت الجامعة إيجاد موقف موحد-بعد إنشاء الكيان اليهودي- يخص محاولات الصلح مع إسرائيل من قبل الدول العربية، أو إزاء العمليان التي تمت، أو إزاء كيفية تسوية الصراع.

فتجاه محاولات الصلح مع العدة اليهودي أصدر مجلس الجامعة في عام 1950م في الدورة الثانية عشرة بيانان جاء فيه:"**أنه لا يجوز لأية دولة عربية من دول الجامعة أن** تتفاوض في عقد صلح منفرد، أو أي اتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع

إسرائيل، و أن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فورا منفصلة من الجامعة العربية، طبقا للمادة 18 من ميثاق الجامعة...."[1].

و لما طرح الرئيس التونسي " بورقيبة" مشروع صلح مع إسرائيل عام 1965م، قرر مجلس الجامعة رفض ما جاء به الرئيس التونسي و اعتبرت ذلك خروجا على الإجماع العربي[2]

و لما قامت مصر بعقد صلح مع إسرائيل، أصدر مجلس الجامعة قرارا بفصلها من عضوية الجامعة و نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس، و قطع العلاقات معها.

و في سبتمبر عام 1982م،انعقد مؤتمر فاس، و لكن ما صدر عنه يعتبر تخليا عن الموقف المبدئي للجامعة، و بذلك تكون الجامعة انتقلت من حالة رد الفعل إلى حالة

[1]– و لكن الذي حصل إلقاء القرار عرض الحائط، و أعطت دول عربية لنفسها حق التفاوض بل عقدت صلحا منفردا و أبرمت اتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل، و يا للعجب من دولة عربية هرعت خنوعة تستجدي الصلح و إقامة علاقات وطيدة، و لكنها لم تأخذ عبرة بما يجري في الواقع، فأين الجامعة العربية و أين قراراتها؟!

[2]– و اليوم أصبح كثير من العرب يتدارسون على مقترحات بورقيبة للتدهور الخطير للقضية.

المبادرة، و إيجاد موقف موحد من أجل مستقبل العمل العربي المشترك[1].

و منذ عام 1956م، بدأت الجامعة بالسعي لإنشاء كيان فلسطيني يتحدث باسم الشعب الفلسطيني في المجال الدولي، حتي إقامة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، بقرار صدر أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول.

و على ضوء ما سبق من مجريات مواقف الجامعة إزاء هذه القضية، يمكن القول: بأن الجامعة كانت مقصرة في إيجاد كيان فلسطيني مستقل، الذي لم يتحقق إلا في عام 1964م،و بدا كذلك تقصيرها بالتأخر في الزمن إلى أن اعترفت بها الممثل الشرعي لفلسطين 1974م، و كذلك قضية منحها العضوية في الجامعة لم تكن إلا في عام 1976م، فهذا تراخي في القضية المصيرية الحاسمة.

و المؤسف أكثر القصور الذي وقع في المواجهة العسكرية، فأين التطبيق للنصوص التي جاءت في معاهدة الدفاع المشترك، رغم الحروب و الاعتداءات التي

[1]– و لا يخفى على أحد تلك القرارات الصادرة عن الدورة 12 عام 1950م و منها: عدم التفاوض، و قطع العلاقات السياسية و القنصلية، و إغلاق الحدود المشتركة مع إسرائيل دولة شرعية بحجة تغيير موازين القوى نتيجة النظام الدولي الجديد، و لكن لا دليل منطقي يؤيد ذلك.

تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني الأعزل لا من القوى العسكرية، و إنما من التأييد العربي الفعلي المعدوم-الذي يندى له الجبين- و هزيمة 1976م أكبر شاهد على ذلك.

و وقوف الجامعة موقف المتفرج في صيف 1982م،من الغزو الإسرائيلي لبيروت فإنها لم تقم بأي دور عسكري يذكر. و كذلك قصف المفاعل النووي العراقي، و العدوان على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، و اغتيال أحد رموز الثورة الفلسطينية في تونس.

كل هذه الوقائع إن دلت على شيء فإنما تدل على أمرين اثنين:

أولهما:تخاذل الصف العربي: و غفلة الجامعة العربية و ما يجري في الواقع.

و الثاني: تحكم الدول العظمى و سيطرتها، و الولاء لها من قبل الدول العربية.

السياسات المشتركة بين الدول الأعضاء:

لم تستطع الجامعة إيجاد سياسات مشتركة بين الدول الأعضاء في الجامعة، و ما تم اتخاذه من مواقف بدا فيها الموقف الموحد إلا نادرا، أما السياسات الخارجية لها فهي متفرقة حسب الولاءات التي تنتمي إليها الدولة الواحدة.

الصلات المادية بين الدول الأعضاء:

و رغم صدور القرارات التي كانت ترمي إلى إيجاد صلات مادية بين الدول الأعضاء إلا أن التطبيق الفعلي لم يجد مكانا على الواقع، فعلى سبيل المثال الخط الحديدي الحجازي (سورية–الأردن– السعودية) من دمشق إلى المدينة المنورة ما زال غير جاهز حتى اليوم رغم قيام الشركة بأعمال و إنفاق الأموال الكثيرة، ناهيك عن تامين خطوط السكك الحديدية بين جميع الدول العربية، أما ما أشار الميثاق و اللجان المتفرعة عنه في هذا المجال فمازالت حبرا على ورق، لم تتخط أبواب مقر جامعة الدول العربية، نذكر على سبيل المثال:

–اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، و تنظيم تجارة الترانزيت، و اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال ، و في عام 1953م.

- اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعرفة الجمركية، أقرها المجلس في 1956/10/25.
- اتفاقية تنظيم العلاقات الاقتصادية العربية من أجل المزيد من التعاون و التكامل، و ذلك في عقد الستينات، مثل: تنسيق السياسة النفطية في 1960/03/13. و إنشاء الشركة العربية للملاحة البحرية و لناقلات النفط، بموافقة المجلس الاقتصادي في 1963/12/17. و اتفاقية التعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية في التاريخ نفسه و اتفاقية الطيران المدني.
- و كذلك الأمر لفترة السبعينيات، و لكن شيئا لم يكن كما هو مرسوم له على الورق،و ما اتفق عليه حتى صدر القرار بشأنه!!![1]

[1]- رغم الجهود الجماعية المبذولة في المجالات الاقتصادية الثقافية، و لكن ما تحقق من شيء لا يعتبر إنتاجا واقعيا إذا قيس بغيره من دول العالم المتقدم، فنتائج، متواضعة، و خطى بطيئة. و على الصعيد الثقافي لم تكن المنظمة العربية للتربية الثقافية و العلوم على مستوى طموحات العب العربي من حيث توحيد و تكامل القضايا الأساسية في الوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي حتى تكون أساسا لوحدة عربية شاملة.

المطلب الثالث: مشاهد مستقبلية لجامعة الدول العربية

الفرع الأول: محافظة الجامعة على الوضع القائم مع الاتجاه نحو التجزئة/عدم التطوير:

مرت 60 سنة كاملة من عمر جامعة الدول العربية و هي لا تزال تواجه أزمات داخلية و خارجية و مشكلات سياسية و اقتصادية متعاضمة، و قد عجزت الجامعة العربية طوال هذه الفترة من أن تقيم و تأسيس كيان عربي متماسك قادر على الصمود في مواجهة العواصف التي نهب على العلاقات بين الدول العربية، و ذلك لأسباب متعددة، منها ذاتية متعلقة بميثاقها و طبيعة الأعضاء، و طبيعة المصالح الإقليمية و الدولية...إلخ.

لقد طغت الخلافات على الساحة العربية حيث أسهمت في شل الجامعة و ساعدت في إفراغها من محتواها، و عدم قدرتها على التحرك المستمر لتقزيم التدهور و التمزق الحاصل في العلاقات العربية بسبب ارتهان أدائها إلى غياب إرادة الدول الأعضاء، كل ذلك أدى إلى افتقاد الجامعة مصداقيتها و جدارتها مما انعكس على فعاليتها و كفاءتها

في أداء الدوار المنوطة بها[1].

من خلال المشهد نلاحظ أن جامعة الدول العربية ستبقى كما هي أو تتقهقر أكثر مما هي عليه الآن، خصوصا و أن النظام العربي يخشى الإصلاح، لأن أمر إصلاح الجامعة مرهون بالإصلاح الداخلي الموفق في الدول الأعضاء على المستوى الانفرادي، و في كل الأحوال كان الإصلاح السياسي على مستوى الدول لن يتحقق بقرار من إجماع القمم العربية، كما أنه من غير المتوقع أن تبادر الجامعة العربية الحاكمة طوعا حركة التغيير الأوتوقراطي، و من جهة أخرى، فإن الدعوة الخارجية للإصلاح الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية لا ينبغي ن تؤخذ تأخذ الجد لأن الإصلاح الداخلي يرتكز على عاملين [2]:

أولا: إفساح المجال للشعوب بالمشاركة عن طريق إطلاق الحريات العامة و التمثيل النيابي الصحيح و القضاء المستقل.

---

[1]– مأمون الباقر،"الجامعة العربية أخفقت في تجسيد كيان متماسك"، جريدة البيان: في

F 2WWW.Albayan.com/se/servlet/sotdlit/cid=1051779963326F page nome= bayane % bayane Article % bayane Article Fc=bayan Articles

[2]–أحمد عمراني"أسطورة الإصلاح"،جريدة البيان، في :

WWW.Albayan.com.ae/se/servlet/satilite page nome= bayane % 2F bayane Article % bayane Article Fc=bayan Articles

ثانيا: إعادة بناء الاقتصاد الوطني بما يضمن إعادة توزيع الثرة بصورة عادلة، و ان كل من هذين العاملين بصعب تحقيقهما.

الملاحظ على مستوى أجهزة المنظمة الإقليمية العربية أنها ذات فعالية محدودة خاصة المتخصصة منها، و ذلك لارتباط أنشطتها،أو عدم رغبة الحكومات الداعمة لها في تفعيل دورها[1]، و من هنا لا يمكن تقع أي تطور في ظل استمرار كل ما يحمله من مرارة و إحباط حيث أن الجامعة منذ نشأتها كانت حكومات و ليست جامعة شعوب.

الفرع 2: تحقيق إصلاح كبير على مستوى جامعة الدول العربية:

إن التجربة الطويلة للعمل العربي المشترك أكسبت الجامعة العربية خبرة كبيرة في التعامل مع القضايا على مختلف مستوياتها، و بالتالي فإن صناع القرار استفادوا كثيرا من النكسات، إن الوضع الذي تعيشه الدول العربية يحتم عليها الإصلاح خاصة في ظل الضغوطات الداخلية و الخارجية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي.

1– إبراهيم الصياد، "الجامعة العربية بين الحداثة و التطور"،جريدة البيان في:

www.Albayan.com.ae/servlet/sattelite cid=1085070786725f pagenom=Bayan Article

لقد أثبتت القمم العربية الأخيرة من مصر، لبنان، الأردن، تونس[1] و الجزائر عزم الأنظمة العربية على العمل من اجل الإصلاح الداخلي و خاصة إصلاح الجامعة العربية.

تعد قمة الجزائر 2005 أحد البوادر الخيرة لتحقيق مشهد الإصلاح على مستوى جامعة الدول العربية بالنظر إلى البيان الختامي و النتائج المتوصل إليها من طرف القادة العرب، ليس هذا فحسبـــ بل أن الاتفاق العربي و الحماس الذي أبداه المسؤولين العرب لم يسبق له مثيل، و أن المقاربة الإصلاحية هي جوهر ما اجتمع عليه، أو بالأحرى فإن انطلاق الإصلاح قد بدأ من قمة الجزائر حسب وزير الخارجية الجزائري الأسبق بلخادم، كما وصفت قمة الجزائر" **بقمة الإصلاح**"، و قد عالجت القمة السابعة عشر عدة مواضيع حساسة أهمها:

- تطوير العمل العربي المشترك كما أنهم سيعملون على إجراءات تعديلات هامة.
- إضافة مادة جديدة حول إنشاء برلمان عربي انتقالي و اعتماد نظامه الأساسي.
- إنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات و الالتزامات.

---

[1]– أنظر إعلان قمة تونس و بيانها الختامي في الملح رقم

-تعديل الفقرة 02 من المادة 06 بشأن التصويت في الحالات الخاصة بالاعتداء على دولة عضو.

-اعتماد نص جديد للمادة 07 من الميثاق بشأن تعديل آلية اتخاذ القرارات.

-تطوير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.

-تطوير عمل المنظمات و المجالس الوزارية المتخصصة.

-دراسة مشكل الأزمة المالية للمنظمة.

لقد شملت هذه النقاط أبرز المحاور الرئيسية التي تعني بالإصلاح، و التي تتعلق بالميثاق و الهيكل و الأجهزة و المفاهيم، مما يدعم حقيقة نظرية الإصلاح.

لقد لقيت القمة الأخيرة للجامعة عدة ردود أفعال إيجابية تنبؤ بالنجاح، و صف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس نتائج اجتماعات هذه القمة " **بالجيدة**" مؤكدا على أن الجانب الفلسطيني حصل على دعم سياسي و مادي خلالها، و قد وصف الرئيس السوداني **محمد حسن البشير** القمة بأنها من انجح القمم بعد التزام الأعضاء أن تكون القمة دورية، و قال بأن القمة خلت من التوترات التي تميزت بها القمم السابقة، و لم تتوقف الأمور عند هذا الحد بل أن الرئيس المصري حسني مبارك"أشاد أيضا بالنتائج التي خرجت بها القمة العربية الأخيرة"، مضيفا أن "قمة الجزائر شددت أيضا على

ضرورة الالتزام بمبادرة السلام العربية و اعتبار خارطة الطريق الركيزة الأساسية لعملية السلام في المنطقة و بأن القمة العربية أكد تتشابه وجهات النظر العربي حول المواقف و الخطوات الداعمة للقضايا و المصالح القومية العليا للأمة العربية نحو تحقيق مستقبل أفضل لجميع شعوب الوطن العربي"، مؤكدا أن قمة الجزائر أبرزت تضافر الجهود لدعم عملية السلام سياسيا و اقتصاديا.

كما أكدت على ضرورة احترام وحدة العراق و سيادة شعبه و أرضه و على أهمية تعزيز دور الجامعة دعم هذا البلد الشقيق و الوقوف بجانبه[1].

من خلال هذه التحولات الهامة في مجريات الأحداث على الساحة العربية "الإصلاح" فإنه من المتوقع حصول تحول ديمقراطي يكرس السلم الأهلي مشروع للتحول الديمقراطي السلمي ، في العالم العربي ككل جزئيا من خلال الجامعة، كما يتم فيه وضع منهجية جديدة للعمل العربي المشترك تحافظ على التناسب بين القدرة على التطبيق، و مدى التفويض و التكليف بالأدوار و إقامة مواهب تنظيمية و بالذات في

[1] - WWW.arabsummit.dz/ar/article-php?ref=187ftyp=1.

مجال بناء المؤسسات لقيادة الجامعة في مرحلة جديدة حتى ولو في إطار ارتقائي و تدريجي ببطء.

إن تحقيق هذا التوجه بفعالية و عزيمة، فإن التنسيق الكبير سيساعد على تقوية عضد الجامعة في مواجهة التحديات.

الفرع 3: اختفاء جامعة الدول العربية مع استبدالها بمشروع إقليمي بديل:

نظرا للإخفاقات المتعددة التي منيت بها جامعة الدول العربية، جاءت أفكار عربية و غير عربية تدعوا إلى استبدال جامعة الدول العربية بهيئات إقليمية بديلة، لكي تقود المنطقة و يتم إرساء دعائم الاستقرار و السلام بشكل نهائي فيها.

من بين المشاريع المقترحة يوجد **المشروع الإسرائيلي للشرق الأوسط** و هو الأخطر من جملة المشاريع الشرق أوسطية التي يتواجه المنطقة العربية، و أخطرها رؤية مشرع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز الذي بلوره في كتابه الشهير The New Middle East الذي نشر عام 1993.

تنطوي رؤية بيريز للشرق الأوسط إلى جمع دول الشرق الأوسط في سوق مشتركة، بعد تحقيق السلام على المدى البعيد، شرط إجراء إصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية"، لكن الرؤية تهدف في الأساس إلى دمج إسرائيل في المنطقة العربية لتصبح إسرائيل هي الدولة المهيمنة و المسيطرة على مقدرة المنطقة كونها رأس الجسر للمشروع الغربي الاستعماري. **و قال بيريز** في مقابلة صحفية في مارس 1995: أن هدف إسرائيل المقبول يكون بحث الانضمام إلى جامعة الدول العربية"، و أضاف"أعتقد أن جامعتهم العربية يجب أن تسمى جامعة الشرق الأوسط لكي يمكن لإسرائيل أن تنظم إليها، يقول: "نحن لن نصبح عربا و لكن الجامعة يجب أن تصبح شرق أوسطية... لقد أصبحت الجامعة العربية جزءا من الماضي"[1]

لم تتوقف الأفكار الرئيسية عند هذا الحد، فقد طرح المفكر الإسرائيلي بيتر أوفران زوخرمان ما اسماه" **كونفدرالية إبرا هام**" أو حلف السلام للعالم العربي" رأى زوخرمان أن المنطقة العربية ستبقى مصدرا للاضطرابات لعدم وجود منظمة أمنية في المنطقة تسيطر على الثروات التي تندلع من حين لآخر، و وجد زوخرمان في ورقة الإصلاح و حقوق الإنسان في العالم العربي حجة، فالعرب وفق رأيه بحاجة

[1]– مقال في جريدة البيان:

WWW.Albayan.com.ae/se/servlet/satilite page nome= bayane % 2F bayane Article % bayane Article Fc=bayan Articles

إلى استقلال سياسي و اقتصادي و تنمية اجتماعية تدريجية نحو الديمقراطية و حقوق الإنسان و التي تقود بالتالي إلى تغيير شكل النظام العربي و هو الذي يؤهل المنطقة للدخول في حلف السلام أو **الكنفدرالية المنشودة** ، و ينبغي قياس القدرات النفطية و وضع برامج للتوزيع العادل للثروة و لكن ليس على الدول العربية فقط، بل تضاف إليها إسرائيل باعتبارها المركز لهذه الكنفدرالية.

" **حلف السلام**" هو حلف يضم البلدان الشرق أوسطية التي ترتبط ثقافيا و حضاريا و جغرافيا أو اقتصاديا و مصيريا لتحقيق التعاون الاقتصادي و السياسي ، و تتشكل من هياكل و أنظمة سياسية ديمقراطية و مؤهلة لتعيش بسلام،يفضل أن يطلق على هذا المشروع إسم "**كنفدرالية أبراهام**" لأن اسم أبراهام هو الرمز الروحي للأديان الثلاثة، اليهودية، المسيحية و الإسلام، و قد كانت اتفاقية السلام بين فلسطين و إسرائيل بداية له.

و يرى زورمخان أن ستحقق معاهدة سلام عربية مع إسرائيل و ان كل دول الجامعة العربية ستشارك، و يتحول العالم العربي المجزأ إلى دولة عربية كبرى، و ستقبل الدولة العربية إسرائيل، و بالطبع فإن إسرائيل ستشترك في كل الأنظمة الهيكلية للدولة الكبيرة بما فيها المؤسسات العسكرية بعد أن "يطاح بالأنظمة الدكتاتورية

العربية أو الأنظمة الرافضة لمبدأ المشاركة الشرق أوسطية[1]، و يرى كذلك أن إسرائيل ستخلق توازنا عسكريا و تمنع الهيمنة الممكنة من قبل الأطراف الأخرى، و يجب أن تتحول الأنظمة إلى **أنظمة ديمقراطية** بحتة تتيح إعطاء الحرية للفرد في اختيار قادته بشفافية عالية، و تنهي عصر الهيمنة على الكرسي.

هذا فيما يخص التصور الإسرائيلي للمنطقة العربية و محاولاته الرامية إلى السيطرة عليها و إعاقة كل مشاريعها الوحدوية لاسيما منها إلغاء دور الجامعة العربية.

إن العالم العربي كانت له عدة تصورات بديلة لجامعة الدول العربية منها ما هي رسمية من قبل الدول الأعضاء في الجامعة و منها ما كانت من طرف مفكرين و من بين تلك الأفكار **الفكرة اليمنية** التي دعت إلى تحويل الجامعة "إلى اتحاد الدول العربية" الذي سيضم مجلس الاتحاد الذي بدوره يضم الملوك و الرؤساء العرب و مجالس أخرى للأمن و الدفاع و الخارجية و الاقتصاد و التجارة و التنمية و الشؤون الاجتماعية، و شددت المبادرة اليمنية على إقامة برلمان عربي و مجلس شورى.

[1]-نفس المرجع السابق

و من جهة أخرى فقد دعت ليبيا في مشروع خاص إلى استبدال الجامعة العربية **باتحاد عربي** يتخذ قراراته بأغلبية الثلثين و يحضر على أي من أعضاء توقيع اتفاقات عسكرية مع دول أجنبية.

يمثل هذا المشهد تصورا راديكاليا يحاول أن يلغي مسيرة عمل عربي مشترك طويل الأمد، و متنكرا بذلك لدور الجامعة العربية و أهميتها كمنظمة إقليمية تحتاج إلى الدعم لا إلى تجاوزها، و لكن من غير المعقول أن نجزم بغياب الجامعة العربية على الساحة العربية.

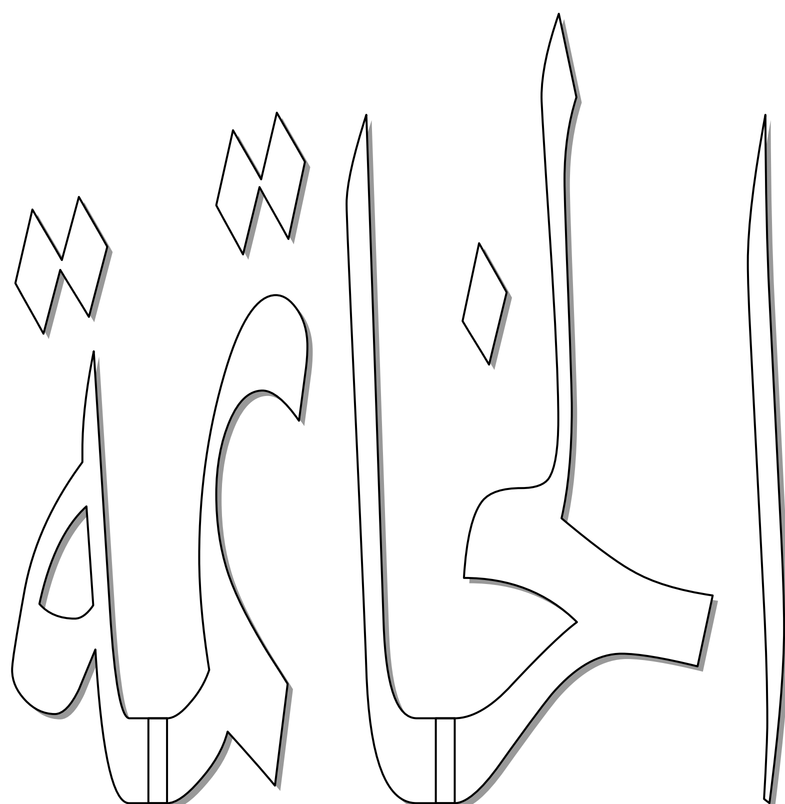
خلاصة الفصل الأول:

خلاصة الفصل الثاني:

بعد دراستنا لنشأة الجامعة العربية، و كيفية تأسيسها و دراسة هيكلها التنظيمي فقد تطرقنا في الفصل الثاني إلى دراسة و تقييم أداء الجامعة و التحديات التي واجهتها و سبل التغلب عليها فقد واجهت جامعة الدول العربية عدة تحديات منها الداخلية في سياستها و كيفية تعاملها مع النزاعات في الجامعة باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها رغم الاتجاهات السائدة في الفكر القومي و الوحدة العربية التي لاقت إشكالا كبيرا و هناك تحديات أخرى خارجية واجهتها الجامعة منها التفوق الدولي الذي يسعى إلى الحد من عملها و حتى السيطرة عليها و على قراراتها إن أمكن ذلك.

أما في القسم الثاني فقد تطرقنا إلى دراسة و تقييم أداء الجامعة حيث كان لها دور فعال في مواجهة المشاكل التي كانت تعترض الوطن العربي و كان دور فعال في تحرير الأقطار العربية في بداية تأسيسها إلا أن دورها تراجع كثيرا حيث طغت عليها الإخفاقات و كثرت و نلاحظ ذلك من خلال قلة إنجازاتها فهي لم تستطع حل الكثير من المشاكل و خاصة القضية الفلسطينية و غيرها و ذكرنا في المرحلة الأخيرة الآفاق المستقبلية للجامعة و هناك عدة آراء في ذلك فهذا يطالب بإصلاحات جذرية في قراراتها و طريقة عملها و منه من يقول بأنها ستزول نهائيا

و سيتم استبدالها بمشروع إقليمي آخر و من الآراء ما يرى بأنها ستحافظ على مشهدها و وضعها القائم و هذا يؤرق الأمة العربية ببقائها على حالتها المزرية و تفككها و خضوعها للدول العظمى و السيطرة على ثرواتها و حتى على أفكارها و هذا ما يجعلها عرضة للزوال فما هو الحل؟


الخاتمة

خاتمة:

شكلت الجامعة العربية الإطار المؤسسي الذي يجمع القادة العرب للتشاور في مختلف المسائل المشتركة، ما يميز دور الجامعة هو التمدد تارة و التقلص تارة أخرى، و هذا كله انعكاس للصراعات الداخلية التي تتمثل في فكرة القطرية و القومية،ظل أصحاب الاتجاه الأول متمسكين بمبدأ السيادة القطرية مع عدم المساس بها، أما الاتجاه الثاني يرى أن القومية هي أساس تعزيز العمل العربي المشترك و بناء الوحدة العربية، و قد كانت هذه الخلافات سببا مباشرا في عرقلة مسار العمل العربي المشترك.

أثبتت التجارب أنه لم يكن هناك ارتباط حقيقي بين الجامعة ككيان إقليمي له شخصية اختيارية و الدول الأعضاء، حيث تقوم هذه الدول إلى افتقاد الجامعة العربية للأهلية الفاعلة مما أفقدها تأثيرها في التعامل مع القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية 1948 و القضية العراقية 1990، فالجامعة العربية لم يكن لديها إرادة سياسية منفصلة عن إرادة الدول الأعضاء.

إن الخصائص البنيوية للنظام العربي ساهمت في عرقلة مسيرة الإصلاح ضمن الجامعة، فهناك مشكلة الدول الكبيرة و الصغيرة حيث أن النظام العربي عجز عن إيجاد حل ينظم العلاقة بين دوله، و على العكس من ذلك فإنه مليء بالنزاعات العربية–العربية التي أدت في النهاية إلى تفكيك مسيرة العمل المشترك.

إن الظروف الدولية العربية الراهنة تشهد احتلال العراق و الهيمنة الأمريكية على المنطقة، و بالتالي فإن التصور الأمريكي يستبعد أي دور فعال للجامعة العربية و مؤسساتها، موازاة مع ذلك فإن مقترحات الإصلاح لم تكن في المستوى المطلوب فهي الأخرى تعاني مشكلات كثيرة منها وفرة هذه المقترحات مما يصعب من عملية تنفيذها دفعة واحدة، كما أن فكرة التداول على منصب رئاسة الجامعة العربية بدأت تطالب بها أغلبية الدول العربية من أجل دمقرطة الجامعة العربية لكنها سوف تكون نقطة خلاف رئيسية بين مصر و باقي الدول العربية مما يفتح الباب أمام تساؤلات عديدة.

إن هدف الوحدة العربية إذا كان حضريا بقدر ما هو قومي فإن الهدف الحضاري لا يمكن أن يتحقق إلا بنفس الوسائل التي تقوم عليها الحضارات الحديثة اليوم، و أول هذه الوسائل هو توسيع حجم الإمكانيات البشرية و الطبيعية و المادية فليس هناك تقدم يتوقف على بروز الفئة القيادية، التي تلتزم بالوحدة مصلحة و عقيدة و تستطيع بضوء هذا الالتزام الفعال أن تهتدي للصيغة التي تحقق الوحدة و تصونها لأن الوحدة هي صناعة تقريرية و تنظيمية و سياسية قبل كل شيء و بعد كل شيء، في ظل التكتلات العالمية و التحالفات لم يبق للدول العربية سوى الالتفاف حول بعضها، و نسيان ما فات و تجاوز الحساسيات، كما أن الوحدة العربية كما يمكن أن تتحقق تاريخيا في الواقع الملموس، و ليس في الحكم الإيديولوجي الكاذب، و بعبارة أخرى لا يمكن تجاوز

الدولة القطرية العربية المعاصرة إلا عبر مسلسل تاريخي ينطلق على الصعيد النظري من وضع مسألة الدولة القطرية مسألة الشرعية الديمقراطية فيها بصورة خاصة، ليشق طريقه على الصعيد العملي إلى نفي الدولة القطرية، أي تجاوزها عبر مراحل، و ما من شك فإن المرحلة الأولى لا يمكن أن تكون شيئا آخر غير **دمقرطة الدولة القطرية**حقيقية، فإذا فإن قضية الوحدة ستصبح إذا قضية إجراءات و قرارات لا غير لأنه و بمجرد أن تكون مقاليد الحكم في يد الشعوب العربية، فإن الطريق إلى تجاوز الدول القطرية و إحلال أي شكل من أشكال "دولة الوحدة" ترتضيه إرادة تلك الشعوب، تصبح طريقا مفتوحا و تصبح الدولة من الناحية العملية مشروعا حال التطبيق.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1 أبو لبيدة ناظم، التغيرات على النظام الدولي و أثرها على الأمن القومي العربي،بيروت، مركز دراسات الحجة العربية، 2004.

2 إبن جديدي محمد، قرارات المنظمات الدولية و مدى فاعليتها_ جامعة الجزائر، معهد الحقوق،1993م.

3 الخوري يوسف، المشاريع الوحدوية العربية 1913–1989،دراسة توثيقية، ط2،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1990.

4 الروسان مدوح، العراق و قضايا المشرق العربي القومية 1941–1957، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات النشر،1979.

5 الشقيري جميل، الجامعة العربية كيف تكون جامعة و كيف تصبح عربية، تونس،دار أبو سلامة للطباعة، 1979.

6 الشريدة عبد المهدي، مجلس التعاون لد الخليج العربية:آلياته و أهدافه المعلنة،علاقاته بالمنظمات الإقليمية و الدولية، القاهرة،مكتبة مدبولي،1999.

7 الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية،ط3،ج2،الكويت:دار فارس للنشر،1977.

8 الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي و تركيا، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2004.

9 -جميل مطر و علي الدين هلال،النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

10 -سرحان عبد العزيز، المنظمات الدولية الإقليمية و المتخصصة،القاهرة،دار الفكر العربي،1974.

11 -شكري محمد عزيز، جامعة الدول العربية، الكويت،دار السلام،ط1،1975م

12 -صالح عرفة عبد السلام، التنظيم الدولي،الإسكندرية،منشورات الجامعة المفتوحة،1997.

13 -عبد المنعم أحمد فارس،جامعة الدول العربية 1945-1989،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1986.

14 -عبد السلام جعفر،المنظمات الدولية، القاهرة،دار النهضة العربية،1974

15 -عمارة محمد، الأمة العربية وقضية الوحدة، بيروت،دار الوحدة العربية،1981.

16 -عمر صدوق، دروس في التنظيم الدولي المعاصر، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1996.

17 -لبيب يونان رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية 1919-1945،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1999.

18 -محافظة علي، العلاقات الألمانية-الفلسطينية، من إنشاء مطرانية القدس البروستيتانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،د ت ن.

19 -محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في القانون الدولي،النظرية العامة، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1974.

20 -مجذوب محمد، التنظيم الدولي النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة،ط7،بيروت،منشورات الحلبي الحقوقية، 2002.

21 -محي الدين صابر، علاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة،شؤون عربية،1981م

22 -نافعة حسن، التنظيم الدلي، القاهرة،مكتبة الشروق الدولية،2004.

23 -هلال علي الدين، أمريكا و الوحدة العربية 1945-1986،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1989.

24 -التحديات الشرق أوسطية الجديدة و الوطن العربي، بيروت،بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،مارس 1994.

25 -المنذري سايمان، تطر الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك،مجلة الشؤون العربية، العدد 06 أوت 1981.

26 -جمعة احمد، الدبلوماسية البريطانية و قيام الجامعة العربية،المستقبل العربي،العدد5، 1979.

27 -رجب يحي حلمي، النظام القانوني لجامعة الدول العربية، مجلة الأمن و القانون،دبي، كلية الشرطة،العدد01،السنة العاشرة، جانفي 2002.

28 -شكري محمد عزيز، الوظيفية و العمل العربي المشترك، السياسة الدولية، العدد 48،أفريل 1977.

29 -شكري عزيز،محكمة العدل العربية المرتقبة، شؤون عربية،العدد04، جوان 1981.

30 -عصمت عبد المجيد،جامعة الدول العربية و القضايا المعاصرة، شؤون عربية،العدد73، مارس 1993.

31 -غالي بطرس، العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، السياسة الدولية، السنة السادسة، عدد 20، أفريل 1970.

32 -السائح أحمد،جامعة الدول العربية، أسرار النشأة و التكوين، الجزائر، جريدة الصباح،عدد 103،يوم 22 ماي 2004.

33-

34 -إبراهيم الصياد، الجامعة العربية بين الحداثة التطور، جريدة البيان

35- www.Albayan.com.ae/servlet/sattelite cid=1085070786725f pagenom=Bayan Article

36 - أحمد عمراني، أسطورة الإصلاح،جريدة البيان في

www.Albayan.com.ae/servlet/sattelite cid=1085070786725f pagenom=Bayan Article

37 -مأمون البقر، الجامعة العربية أخفقت في تجسيد كيان متماسك، جريدة البيان

WWW.Albayan.com/se/servlet/sotdlit/cid=1051779963326F page nome= bayane % 2F bayane Article % bayane Article Fc=bayan Articles

38-http// :news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/news 3528000/3528701.stm

الفهرس :

الفهرس: